أوراق سياسية



الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا

2002 - 2018

مطهر الصفاري


مركز الفكــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

قائمة المحتويات

تمهيد

لم يعد يُنظر إلى تركيا فقط من زاوية النمو الاقتصادي الذي تحققه منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢؛ فقد جذب استمرار تكرار العمليات الانتخابية في وقتها، وتقديمها عن موعدها أحياناً، في ظل زيادة نسبة المشاركة العالية فيها؛ انتباه المتابعين والمهتمين بالشؤون التركية، والديمقراطية، سواء على الصعد الرسمية أو الشعبية.

وقد حظي تصدي الأغلبية الفاعلة من المجتمع التركي لمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016، ورفضها عودة حكم العسكر، ومعها الأحزاب التركية إعجاب الكثير من حكومات وشعوب العالم، ومن بينها شعوب المنطقة العربية التواقة للديمقراطية.

خاضت القوى السياسية التركية منذ عام 2002 وحتى عام 2018، قرابة ثلاثة عشر استحقاقاً انتخابياً، تنوعت ما بين انتخابات برلمانية وبلدية ورئاسية، بالإضافة للتعديلات الدستورية (الاستفتاءات)، وقد استطاع حزب العدالة والتنمية (الحاكم) أن يحتفظ بتصدر نتائجها، وبنسب متفاوتة، وإن تقاربت في عمومها.

كثير من الدراسات العربية الحديثة التي تناولت الشؤون التركية رصدت طبيعة التفاعل بين الدول العربية والدولة التركية، وركزت تلك الدراسات على تجربة حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، ولم تولِ بقية الأحزاب التركية اهتماماً يتناسب على الأقل مع حجمها في المعادلة السياسية التركية، واحتمالية مشاركتها في السلطة مستقبلاً.

لذلك تعد هذه الورقة دعوة لمزيد من الاهتمام بدراسة الحالة التركية المجاورة لمنطقتنا العربية، وتسليط الدراسات تجاه الأحزاب التركية الأخرى، خصوصاً أن توجهات السياسة الخارجية التركية تزداد باتجاه دول المنطقة العربية، في ظل العراقيل التي تتعرض لها مسيرة انضمامها للاتحاد الأوروبي، وصعود قوى اليمين المتطرفة في دول الاتحاد، وهو ما سيكون له ارتدادات على فكر الأحزاب التركية وبرامجها بمختلف توجهاتها الإيديولوجية.

تتناول هذه الدراسة الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية التركية، وقد استهلت برصد تطور التجربة الديمقراطية في تركيا انطلاقاً من البدايات الأولى للنظام السياسي التركي القائم على الحزب الواحد، وصيرورة الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي اشتهرت بها تركيا، وكذلك مسيرة الإصلاحات الدستورية، ثم استعراض كل حزب من الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات على حدة، من حيث النشأة والتكوين وأبرز الشخصيات القيادية والتوجهات السياسية، مع رصد الحصاد الانتخابي للحزب خلال الدورات الانتخابية البرلمانية التي أجريت منذ عام 2002 حتى الانتخابات المزدوجة الرئاسية والنيابية في 24 يونيو/حزيران 2018 (حُدّد عام 2002 كبداية للدراسة والمقارنة لكونه عام التحول في تركيا على

المستوى التنموي والسياسي)، بالإضافة إلى تقييم تجربة الأحزاب من خلال رصد نقاط القوة والضعف لكل منها، ومحاولة استشراف مستقبل الأحزاب والتعددية السياسية عموماً، وخاصة بعد التحول إلى النظام الرئاسي وما سيفرضه على الأحزاب من إعادة تقييم للعلاقات البينية لها، واحتمالية إقامة تفاهمات والاتفاق على برامج مشتركة ولو جزئية، وهي حالة تحول جديدة ستنقل التنافس من مستوى الأحزاب (الفردي) إلى مستوى التحالفات، والتي دشنت أولاها في الانتخابات الفائتة تحت لافتتي: تحالف الشعب، وتحالف الأمة..

تطور التجربة الديمقراطية التركية

تعد التجربة الديمقراطية التركية مثيرة للاهتمام من قبل ظهور حزب العدالة والتنمية عام 2001، حيث عُرفت تركيا بكثرة الانقلابات العسكرية، وحل الأحزاب السياسية نتيجة سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي، في ظل إصرار الإسلاميين على المنافسة وانتزاع الحقوق، وازداد الاهتمام بالتجربة أكثر بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002. ويعود ذلك إلى أهمية موقع (تركيا) الجيوسياسي، وثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري، وعلاقاتها بدول المنطقة العربية، والظروف التي تكونت فيها على أنقاض الخلافة العثمانية، والأدوار المتوقع أن تؤديها تركيا في حال استمرار الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

أسهمت السياسات والإجراءات المشددة التي اتخذتها قيادة الدولة في الحقبة الكمالية تجاه كل ما له علاقة بماضي الدولة العثمانية وجذورها الفكرية والاجتماعية، بالإضافة إلى تبنيها نموذج العلمانية الأحادية غير الديمقراطية، المصادِرة للحقوق والحريات، والفارضة لنمط معين من الحياة على المواطنين؛ في انقسام النخب التركية سياسياً وفكرياً واجتماعياً، وأحدثت شروخاً وقيوداً كبيرة ما زالت تعاني منها تركيا إلى اليوم. ومن المهم التأكيد أن ذلك لا يعني غياب أي إيجابية لتلك القيادة التي استطاعت أن تحافظ على تركيا بحدودها الجغرافية (الحالية)، على الرغم من انهيار الدولة وسقوط مساحات شاسعة من مناطقها تحت احتلال جيوش الدول الأوروبية.

تتمتع النخب التركية (العسكرية والسياسية والدينية) بتأثير كبير وبإمكانات خاصة أهلتها لأداء دور كبير، انعكس على حركة المجتمع والحياة السياسية والمدنية، وبينما اقتصر تأثير النخبة الدينية سابقاً على فضائها الخاص الذي يغلب عليه المتدينون، فقد تمكنت النخبتان العسكرية والسياسية السلطوية (العلمانية) من فرض توجهاتها على العامة، مستغلة تأثيرها على السلطة القضائية، واستخدام أدوات قوة الدولة تجاه المنافسين أو الخصوم المحتملين ضمن فلسفة الدفاع عن قيم الدولة.

ما زال جزء مهم من المجتمع التركي يعاني من الصورة السلبية للمؤسسة الدينية ودورها في الحياة العامة، كامتداد لما رسمته النخبتان السياسية

والعسكرية (العلمانية) التي تصدرت عهد الدولة التركية مطلع القرن العشرين، والتي فرضت رؤيتها وفلسفتها على التعليم، وتحكمت في نمط الحياة العامة، من خلال تحويل فلسفتها إلى قوانين بهدف ضمان استمرار تطبيقها.

يقع جزء من المسؤولية في هذا على المؤسسة الدينية نفسها، فقد أسهم بعض من النخبة الدينية- عن قصد أو غير قصد- في تعزيز تلك الصورة بموقفها الرافض لبعض مظاهر التطور في نهاية مرحلة الدولة العثمانية، وتبعات ذلك في تعطيل وعرقلة مسيرة التقدم بحجة التمسك بالموروث، وربما خوفاً من تأثير بعض أدوات الحداثة على مصالح الناس وأرزاقهم (أصحاب المهن)، كالموقف من استخدام المطبعة، التي كانت مصدر رزق للكثير في مهنة الكتابة، وكانت تلك المواقف السلبية أحد الأسباب لما آل إليه مصير الدولة.

فرضت التناقضات الكبيرة والاختلافات الجوهرية بين مبادئ النظام السياسي التركي منذ عام 1923، وبين الموروث التاريخي والثقافي للشعب التركي (مبادئ ومعتقدات وقيم والتكوين الذهني ووعي الشعب التركي)، حالة اغتراب سياسي واجتماعي نجم عنها جدل وصراع في المجتمع والدولة التركيين، يظهر إلى العلن من خلال صراع أيديولوجي بين مؤسسات الدولة المختلفة (القضاء والمؤسسة العسكرية والإعلام)، وبين التيارات الفكرية والسياسية النشطة في المجتمع التركي، ونزعت الانسجام الاجتماعي والسلام الثقافي والاستقرار السياسي عن المجتمع التركي.[1]

انتقلت تركيا الحديثة من الحزب الواحد الذي أسسه أول رئيس تركي، مصطفى كمال أتاتورك، إلى التعددية السياسية (تعدد الأحزاب) بعد عام 1945، حيث كانت أول انتخابات برلمانية تركية يخوضها أكثر من حزب، مع ظهور الحزب الديمقراطي عام 1946، لتصبح دولة متعددة الأحزاب، مع بدايات عام 1950 لتشمل القائمة 25 حزباً[2].

وقد تسببت السياسة الكمالية من خلال ممارستها التعسفية تجاه تأسيس حزب السلامة بردة فعل الاتجاهات الإسلامية وزعماء الطرق الصوفية الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية حمايته، على الرغم من التباين الأيديولوجي بينهم، فقد اتخذ البعض طابعاً تصوفياً أو عقائدياً، والبعض الآخر اتخذ طابعاً سياسياً منظماً؛ سعياً للوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية[3].

اتسمت علاقات النظام السياسي التركي ذي الطابع العسكري بالتوترات والتعسفات تجاه أي محاولات إصلاحية، حتى إن كان أصحابها من نفس التيار العلماني أو مركز السلطة الحاكمة؛ كما حدث لرئيس الوزراء عدنان مندريس، ورئيس

1- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، 2002 – 2014، مجلة المستقبل العربي، العدد 449، يوليو/تموز 2016، ص 74 (تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه).

2- عماد أبو الروس، هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة، موقع عربي 21، تاريخ النشر 26 أبريل/نيسان 2018، تاريخ الاطلاع 25 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/rGguK

3- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داوود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 356.

الجمهورية جلال بايار عام 1960.

فكثيراً ما تعرضت الأحزاب السياسية، ومنها ذات المنطلقات الإسلامية، للحظر وإسقاط حكوماتها، بحجة تهديدها قيم الدولة التركية (العلمانية)، وهي حالة تهديد استمرت ترافق مسيرة الأحزاب الإسلامية التي أنشأها البرفسور نجم الدين أربكان[4]* (رئيس وزراء تركيا سابقاً)؛ ومن بينها حزب العدالة والتنمية الذي أسسه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان، والذي حرص على تقديم ذاته على أنه حزب محافظ في السلطة، سواء عبر القضاء أو الانقلابات التي كان أخطرها محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016.

لكن النخبة السياسية والاجتماعية التركية، وطبيعة تعامل النخبة العسكرية مع مؤسسات الدولة، حدث لها تغيير كبير بفعل الإصلاحات والتغييرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، وقد ساعده في إدارة عملية التحول حسنُ إدارة قيادته لها المبنية على التدرج واستغلال الظروف في البيئتين الداخلية والخارجية، والمساهمة في تهيئة بعضها من خلال إدراكه لطبيعة المصالح المتبادلة وتناقضات الأطراف المحلية والدولية.

نتيجة لذلك؛ شهدت التجربة الديمقراطية التركية تحولات في موازين القوى للأحزاب، وفي طبيعة العلاقات فيما بينها، ففي السنوات الأخيرة بدأت الأحزاب المتناقضة إيديولوجياً؛ كحزب الشعب الجمهوري (علماني) وحزب السعادة (إسلامي)، تطبّع علاقاتها وتنسق مواقفها السياسية، بل وصلت علاقاتها إلى مرحلة دعم مرشح الحزب الآخر من قبل ناخبي الحزب الأول، وقد ترشح أعضاء من حزب السعادة ضمن قوائم حزب الشعب الجمهوري، مثل عبد القادر قرا دومان في ولاية قونيا، وعبد اللطيف شنار أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية والمستقيل منه منذ عام 2009، كما أن حزب السعادة رشح على قوائمه في إسطنبول النائب ألطان طان المستقيل من حزب الشعوب الديمقراطية[5].

ومع بدايات عام 2018 بلغ تعداد الأحزاب التركية 87 حزباً، إلا أن مجمل هذه الأحزاب ليس لها تأثير في الحياة السياسية التركية، وجلها لا تخوض معارك الانتخابات، وعادة ما يقتصر عدد الأحزاب التي تشارك فيها على اا حزباً[6].

وتشترك جميع الأحزاب التركية، على الرغم من تعدد توجهاتها الفكرية، بالمكانة الخاصة التي يتمتع بها رئيس الحزب، والدور المحوري الذي يؤديه، فهو رئيس المجالس واللجان المركزية، وبإمكانه استبدال مرشحين، وإلغاء المنظمات المحلية التابعة للحزب، وعزل المندوبين. وتُعدُّ هذه إشكالية كبيرة في تنظيم الأحزاب السياسية التركية؛ إذ إن اختيار جميع المندوبين والأفراد وتعيينهم من بين الأتباع

4-* يعد البرفسور نجم الدين أربكان رائد العمل الإسلامي الحركي، أو ما يعرف بالإسلام السياسي، فهو ممهد الطريق لنجاح حزب العدالة والتنمية، بصفته أول سياسي ذي مرجعية إسلامية يتولى رئاسة وزراء تركيا (حكومة ائتلافية) عقب فوز حزبه في انتخابات 1995.

5- محمود الرنتيسي، هذه رسالة أردوغان للناخبين من خلال قائمة مرشحي البرلمان، موقع ساسة بوست، تاريخ النشر 28 مايو/أيار 2018، تاريخ الاطلاع 28 يونيو/حزيران 2018. https://www.noonpost.org/content/23485

6- المرجع السابق.

المخلصين لزعيم الحزب، يجعل من الصعب معارضة القيادة داخل الحزب، فضلاً عن محاسبتها، ويكاد يكون من المستحيل استبدالُ زعيم الحزب وفق القوانين الحالية[7].

الانقلابات العسكرية والتطور الدستوري

وقفت المؤسسة العسكرية حجر عثرة أمام العملية الديمقراطية في تركيا، نظراً للعدد الكبير من الانقلابات العسكرية التي قامت بها، والاستثناء الوحيد الذي يحسب لها في هذا المجال محافظتها على شرف الصندوق، كما يقول الخبراء، إذ لم تعمد إلى التزوير في كل المحطات الانتخابية التي عرفتها البلاد، ومما مكنها من أداء هذا الدور المكانة الخاصة التي يحظى بها الجيش، والصلاحيات الدستورية الاستثنائية التي حازها منذ قيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عام 1923. ويعد الجيش مؤسسة مستقلة معترفاً بها من الدوائر الحاكمة في الدولة بصفته حامياً وشريكاً في النظام العلماني، وأصبحت القيادة العامة جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أعطاها ذلك صلاحيات مهمة في عملية صناعة القرار الخارجي عندما يتعلق الأمر بالدفاع الوطني[8].

قام الجيش التركي بخمسة انقلابات عسكرية رئيسية؛ هي على التوالي: الأول سنة 1960، والثاني في سنة 1971، والثالث سنة ١٩٨٠، والرابع سنة 1997، فيما أجهضت محاولة الانقلاب الخامس في عام 2016؛ بصمود القيادة السياسية ومقاومة المواطنين له، وتحولت محاولة الانقلاب الفاشلة إلى فرصة لتسريع وتيرة الإصلاحات السياسية وتغيير النظام السياسي من البرلماني إلى النظام الرئاسي، وفرض تعديلات جوهرية على دور الجيش تتلخص في حماية حدود البلاد والمواطنين.

جدول يتضمن الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا منذ عام 1960 حتى المحاولة الفاشلة 2016

7- عاتق جار الله وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والممارسة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبعة الأولى، 2016، ص 79.
8- فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، مرجع سابق.

م	عام الانقلاب	رئيس الوزراء/ الجمهورية المنقلب عليه	القائم بالانقلاب	الأسباب والإجراءات
1	1960	عدنان مندريس	38 ضابطاً برئاسة الجنرال جمال جورسيل	يعد أول انقلاب عسكري، بدأ باضطرابات عمت تركيا، ثم اعتقل الانقلابيون رئيس الوزراء عدنان مندريس، ورئيس الجمهورية جلال بايار، مع عدد من الوزراء، وأرسلوهم إلى سجن في جزيرة يصي أدا قبل تنفيذ حكم الإعدام بحقهم. وأحالوا 235 جنرالاً و5000 ضابط، بينهم رئيس هيئة الأركان، إلى التقاعد، وأوقف نشاط الحزب الديمقراطي.
2	12 مارس/ آذار 1971	سليمان ديميريل	ضباط موالون لحزب الشعب	عرف بـ(انقلاب المذكرة)، وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش بدلاً عن الدبابات، كما فعل في الانقلاب السابق. وشكلت خسارة حزب الشعب للانتخابات سبباً رئيسياً للانقلاب.
3	1980	بولنت أجاويد، وإحسان صبري تشالايانغيل- رئيس الجمهورية بالوكالة	الجيش بقيادة كنعان إيفرين	أعلنت عنه واشنطن قبل السماع عنه في أنقرة، حيث خشيت أمريكا من تكرار الثورة الإيرانية (1979)، نتيجة التقارب بين حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان (إسلامي) وحزب الحركة الملية بزعامة ألب أرسلان (قومي)، خاصة بعد دخول الجيش التركي قبرص.

4	فبراير/ شباط 1997	نجم الدين أربكان	قيادة الجيش	وكان انقلاباً (نظرياً)؛ اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة.
5	15 يوليو/ تموز2016	رجب طيب أردوغان	ضباط ينتمون لجماعة غولن	السيطرة على المؤسسات الرسمية والتلفزيون والمطارات والجسور والطرق الرئيسية، وقصف المؤسسات التي قاومت المحاولة الانقلابية، ومن بينها مبنى البرلمان وبعض المؤسسات الأمنية، ومحاولة اعتقال أو تصفية رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان.

هذا بالإضافة إلى محاولة ما بات يعرف بالانقلاب القضائي في نهاية عام 2013، حين شهدت تركيا مجموعة من الإجراءات الأمنية والقضائية استهدفت بعض الوزراء وأقاربهم في حكومة حزب العدالة والتنمية بذريعة مكافحة (الفساد والرشوة)، وقد عُدَّت محاولة انقلابية استهدفت الحكومة من قبل ما يعرف بالنظام الموازي (جماعة فتح اللّه غولن)، من خلال منتسبيها في الأجهزة الأمنية والقضائية، وكان سبق هذه المحاولة التعامل المفرط بالقوة ضد المحتجين في ميدان تقسيم بمدينة إسطنبول من قبل الشرطة التركية؛ هدفت إلى إثارة الرأي العام ضد الحكومة.

ترافقت مع جل الانقلابات العسكرية تعديلات دستورية عبر استفتاءات، فقد شهدت الجمهورية التركية في تاريخها ستة استفتاءات شعبية على تعديلات دستورية منذ عام 1923. وباستثناء الاستفتاءين اللذين حصلا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في عامي 2007 و2010؛ أجريت جميعها إما في ظل حكم الانقلابيين من العسكر أو في ظل حالات الأحكام العرفية والطوارئ، وعلى الرغم من ذلك حظيت بنسب إقبال عالية للغاية، ومن دون شبهات تزوير، وكانت حصة الموافقة على التعديلات على الدستور خمسة استفتاءات، ورفض واحدا.

فدساتير الجمهورية الثلاثة الأولى (الصادرة في 1924، و1961، و1982) لم تضعها جمعية تأسيسية أو مجلس تشريعي مختار بحرية ويمثل الشعب على نطاق واسع من خلال عملية تفاوض وتفاهم تتم بين الأحزاب المختلفة.

1- باسم دباغ، تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية، العربي الجديد، تاريخ النشر 9 يناير/كانون الثاني 2017، تاريخ الاطلاع 28 يوليو/تموز 2018.

فقد صدر دستور 1924 عن طريق مجلس تشريعي أحادي الحزب، وهيمن عليه تقريباً حزب الشعب الذي كان حديث التأسيس آنذاك على يد مصطفى كمال أتاتورك[1].

وكان كل من دستوري 1961 و1982 نتاجاً للتدخلين العسكريين اللذين وقعا في عامي 1960 و1980 على التوالي؛ إذ كان للّجان العسكرية التي نفذت الانقلابين العسكريين (لجنة الوحدة الوطنية (NUC) في عام 1960، ومجلس الأمن القومي (NSC) في عام 1980) دور مهيمن في كلتا الحالتين.

وقد وضع المؤسسون العسكريون لدستور 1982 قيوداً على أنشطة الأحزاب السياسية؛ من خلال وضع قائمة طويلة من المحظورات الحزبية الغامضة في الدستور، بل وفرضوا قيوداً أكثر قسوة في قانون الأحزاب السياسية. وهكذا حظرت المحكمة الدستورية 25 حزباً سياسياً (منها 6 أحزاب بموجب دستور عام 1961، و19 حزباً بموجب دستور 1982)، ومُنع كثير من قادة هذه الأحزاب وأعضائها من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات من تاريخ حكم المحكمة بالحظر.

ورغم بعض التحسينات المحدودة التي نتجت عن التعديلات الدستورية لعامي 1995 و2001، فإن النظام القانوني للأحزاب السياسية لا يزال يمثل واحداً من أكثر أوجه العجز الديمقراطي مقتاً في النظام السياسي التركي[2].

الإصلاحات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية

تبنى حزب العدالة والتنمية سلسلة من التعديلات الدستورية (2007، 2010، 2013، 2017) القائمة على التدرج، سواء داخل قبة البرلمان أو عن طريق الاستفتاءات الشعبية، مستغلاً مساعي بلاده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي فرض سلسلة من الإصلاحات الدستورية أسهمت في تقليص دور الجيش في السياسة، والحد من استغلال المؤسسات القضائية للصلاحيات التي لا تنسجم مع معايير الاتحاد الأوروبي.

أَقرت تعديلات 2007 انتخاب الشعب لرئيس الجمهورية، وفي استفتاء ١٢ سبتمبر/ أيلول –2010 الذي صادف موعده الذكرى السنوية الثلاثين لانقلاب –1980 أُقرت التعديلات الدستورية التي تحدّ في عدة مجالات من سلطة المؤسَّسة العسكرية التركية، وهكذا سُحبت من العسكر مدبِّري انقلاب 1980 الحصانة من الملاحقة القضائية التي ضمنها لهم الدستور السابق، وأيَّدت غالبية المصوِّتين التعديلات الدستورية بنسبة ثمانية وخمسين في المئة[3].

أحدثت التعديلات تغييراً جذرياً في تركيبة (مجلس القضاة الأعلى)؛ فبموجب

1- إرغُن أوزبودُن، سعي تركيا لدستور جديد، مجلة رؤية تركية، العدد 2، صيف 2012، ص 84، تاريخ الاطلاع 2 يوليو/تموز 2018. https://goo.gl/CMVesB
2- المرجع السابق، ص 85 - 86.
3- فاطمة كايبال، صراع السلطة بين الحكومة والجيش في تركيا: إطاحة أردوغان بالجنرالات.. هل هو انقلاب المدنيين على العسكريين؟، ترجمة رائد الباش، مراجعة: هشام العدم، موقع قنطرة، تاريخ النشر 16 أغسطس/آب 2011، تاريخ الاطلاع 1 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/Nns9O

الترتيب الجديد رُفع عدد أعضائه من سبعة أعضاء إلى اثنين وعشرين عضواً، مع ١٢ عضواً بديلاً. حيث ينتخب القضاة والمدعون العامون في جميع المحاكم العادية (الدرجة الأولى) سبعةَ أعضاء عاديين، وأربعة أعضاء بدلاء، وينتخب القضاة والمدعون العامون في المحاكم الإدارية ثلاثة أعضاء عاديين وعضوين بديلين، وتنتخب محكمة النقض ثلاثة أعضاء عاديين وثلاثة أعضاء بدلاء، وينتخب مجلس الدولة عضوين عاديين وعضوين بديلين، وتنتخب أكاديمية العدل عضواً عادياً واحداً وعضواً بديلاً واحداً. وألغي دور رئيس الجمهورية في اختيار أولئك الأعضاء القادمين من صفوف السلطة القضائية، إلا أنه يحق له تعيين أربعة أعضاء عاديين من بين أساتذة القانون والمحامين الممارسين للمهنة، ويظل وزير العدل ووكلاء وزارة العدل أعضاء بحكم مناصبهم.[4]

غيَّرت هذه التعديلات الدستورية أيضاً ازدواجية النظام القضائي التركي؛ إذ كان العسكريون وأفراد الجيش– طبقاً لدستور 1980– لا يَمثُلون إلا أمام محاكم عسكرية، حتى لو ارتكبوا جريمة ضد النظام الديمقراطي، أو كانوا يحضّرون لانقلاب، بل حتى لو كانوا متورطين في تجارة المخدرات، وهو ما فتح باب التحقيق معهم ومحاكمتهم.

وبعد إقرار التعديلات الدستورية وسريان مفعولها رُفعت بعض الدعاوى القضائية التي أدَّت إلى اعتقال أكثر من مئتين وخمسين فرداً من العسكريين الذين كان بعضهم من كبار الجنرالات، ووجِّهت لهم تهمة التحضير لانقلاب عسكري.[5]

ورغم أن عملية التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي توقفت فعلياً قبل عام 2013، وتحديداً بعد عام 2006، فقد عُدَّ التحوّل الديمقراطي وتوسيع الحريات طريقاً لتعزيز الدولة وتقويتها، وقد عزّزت إرادة التحوّل الديمقراطي، وواصل حزب العدالة والتنمية طريقه لتحقيق هذا التحوّل الديمقراطي.[6]

شكّلت محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016 فرصة للإسراع بعملية الإصلاحات الدستورية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في استفتاء عام 2017، والذي وصف بالحدث التاريخي؛ نظراً لتغييره النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى الرئاسي، وهو ما مكّن الحزب الحاكم من التخفف من ثقل التوافقات في البرلمان، فالتعديل الأهم هو إلغاء ازدواجيّة الرئاسة في السلطة التنفيذية النّاجمة عن النظام البرلماني. ومكنت التعديلات رئيس الجمهورية من تعيين نواب له، وتعيين الوزراء وكبار موظفي الحكومة، وتأسيس الوزارات وإلغائها، وتحديد مهامها وصلاحياتها، إلى جانب أنه يملك صلاحيات السلطة التنفيذية، وألغي كذلك الحكم في الدستور السابق بخصوص قطع رئيس الجمهورية المنتخب علاقته بحزبه إن وجدت.[7]

4- إرغُن أوزبودُن، سعي تركيا لدستور جديد، مرجع سابق.
5- المرجع السابق.
6- برهان الدين ضوران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم - حزب العدالة والتنمية وشيفرات التحوّل الأيديولوجي، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية -ستا، إسطنبول، الطبعة الأولى، 2018، ص 31.
7- سردار غولنر، نبي ميش، الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا- النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، تحرير برهان الدين ضوران وآخرون، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية -ستا، إسطنبول، الطبعة الأولى، 2018، ص215.

الخريطة الحزبية التركية: الاتجاهات- الحصيلة - المستقبل

تتوزع الخريطة الحزبية التركية على عدد كبير من الأحزاب السياسية التي تمثل مختلف الأطياف الأيديولوجية، وتتباين في قواعدها الانتخابية وحضورها الشعبي، وهو ما فرض على البعض منها مراجعة برامجها وخطابها استجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع التركي نتيجة الظروف الداخلية والخارجية على حد سواء. وفيما يأتي تعريف بأهم الأحزاب السياسية التركية، وحصيلة كل منها، ونقاط قوتها وضعفها، ومستقبلها بناء على ذلك.

حزب الشعب الجمهوري (CHP)

- النشأة والتطور

يعد حزب الشعب الجمهوري (CHP) أول حزب سياسي أُسس في الجمهورية التركية الوليدة عام 1923، كأول حزب حاكم، استمر في الحكم حتى عام 1950.

وهو حزب يساري علماني، تتعارض أفكاره مع الأحزاب المحافظة، وقد أسسه الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك في التاسع من سبتمبر/أيلول 1923، ويرأسه حالياً كمال كيلتشدار أوغلو. وما زال الحزب يتمسك بإرث زعيمه مصطفى كمال أتاتورك وقيمه، واحترام كثير من الأتراك وتقديرهم له.

في عام 1927 اعتُمِدت الشعوبية والجمهورية والقومية والعلمانية على أنها المبادئ الأربعة الأساسية لحزب الشعب الجمهوري، وفي عام 1935 أضيفت الاشتراكية والثورة، لتصبح مبادئ الحزب ستة، فاستخدمت ستة أسهم على شعار الحزب نسبة إلى هذه المبادئ[8].

وبعد وفاة الرئيس مصطفى كمال أتاتورك عام 1938 انتُخب عصمت إينونو زعيماً له، واستمر الحزب منفرداً في الساحة السياسية والحكم حتى عام 1946 حيث انتقلت تركيا إلى نظام الأحزاب المتعددة، وأجريت أول انتخابات نيابية عامة في تاريخ البلاد، وفاز الحزب بالسلطة بأغلبية ساحقة[9].

تنقّل الحزب خلال مسيرته بين السلطة والمعارضة، ولفترات متوسطة؛ حيث خسر الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندريس سنة 1950، وبقي في المعارضة حتى 1960.

في عام 1972 انتخِب بولنت أجاويد زعيماً للحزب، فكان الزعيم الثالث في تاريخه.

8- CHP Tarihi 5 HAZiRAN; 2015, 28 HAZiRAN 2018.
http://cutt.us/lxkgo

9- المرجع السابق.

وشكل الحزب بعد انتخابات 1973 حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان. وفي 1978 تسلم مقاليد الحكم في حكومة ائتلافية أخرى[10].

سبق أن تعرض– مثل غيره من الأحزاب التركية– للحظر بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ سبتمبر/أيلول 1980، حيث أغلق القادة العسكريون الحزب إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى، وأعيد فتحه بعد 12 عاماً، تحديداً في سنة 1992، بقيادة دِنيز بايكل.

حصل في انتخابات 1995 على نسبة 11% من الأصوات التي مكنته من إحراز 49 مقعداً في البرلمان، لكنه أخفق في انتخابات 1999، ولم يستطع أن يتجاوز الحاجز، حيث حصل على 8.7% فقط من الأصوات، مع أنه كان الفائز بأغلبية واسعة في بعض المحافظات، لذا فقد بقي خارج البرلمان. وقد اضطر رئيس الحزب السابق دِنيز بايقال لتقديم استقالته إثر فضيحة أخلاقية سربت عنه في 10 مايو/أيار 2010.

منذ ظهور حزب العدالة والتنمية عام 2001، وحكمه لتركيا منفرداً، بقي حزب الشعب الجمهوري يحتل المركز الثاني في قوائم نتائج الانتخابات، ويقدم ذاته على أنه الوراث لإرث مؤسس الدولة التركية الرئيس مصطفى كمال أتاتورك، وكثيراً ما وقف في مواجهة الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، ويوجه باستمرار اتهامات لحزب العدالة والتنمية بأنه يسعى لتقويض أسس الجمهورية التركية وقيمها.

وعلى الرغم من توتر علاقات حزب الشعب الجمهوري مع حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، فقد وقف ضد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/ تموز 2016، وإن كانت هناك بعض الأصوات التي تشكك في ذلك بناء على تأخر إعلان موقفه قبل ظهور مؤشرات فشل الانقلاب، لكنه على الأقل لم يسارعْ في تأييد المحاولة الانقلابية ويعلنْ تأييده للأسباب التي أعلنها الانقلابيون، وما يحسب لحزب الشعب أيضاً مشاركة بعض نوابه في الجلسة التي عقدها البرلمان التركي ليلة المحاولة الانقلابية أثناء تعرضه لقصف طيران الانقلابيين.

ولم يقتصر موقف قيادة حزب الشعب الجمهوري على التنديد بمحاولة الانقلاب فقط، بل عدَّ إبعاد الضباط والعسكريين الضالعين في محاولة الانقلاب الفاشلة عن صفوف الجيش التركي أمراً طبيعياً، مشيراً إلى أنّ السعي لتغيير النظام الدستوري والإطاحة بالحكومة المنتخبة عن طريق الانقلاب، يعد جريمة في القوانين التركية[11].

وقد وصف رئيس الحزب (الجمهورية) بأنها شرف المساكين، في إشارة إلى الحقوق التي ينالها المساكين في ظل النظام الجمهوري الذي يحق لهم من خلاله الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

10- المرجع السابق.

11- باريش غوندوغان، زعيم تركي معارض: إبعاد الضالعين في محاولة الانقلاب عن صفوف الجيش أمر طبيعي، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 28 يوليو/تموز 2016، تاريخ الاطلاع 6 أغسطس/آب 2018. http://cutt.us/ED7Bx

لاحقاً انتقد حزب الشعب الجمهوري زيادة حالات الاعتقالات والتسريح من الوظائف الحكومية، وخاصة في أثناء الدعاية الانتخابية الأخيرة لانتخاب رئيس الجمهورية والنواب.

– أبرز الشخصيات المؤثرة

في الحزب شخصيتان رئيسيتان يتصدرهما رئيس الحزب كليتشدار أوغلو، وهي سمة الحالة التركية في جميع الأحزاب، والتي توصف ثقافتها السياسية بأنها أبوية، إذ يتصدر الرئيس ونفوذه بقية مؤسسات الحزب بأشخاصها، والشخصية الثانية في الحزب من حيث التأثير هو محرم إنجه، مرشحه لمنصب رئيس الجمهورية.

كليتشدار أوغلو (Kemal Kılıçdar oğlu) رئيس الحزب

ولد في ١٧ ديسمبر/كانون الأول 1948 لعائلة من الطائفة العلوية في تركيا، وهو سياسي ديمقراطي فعال في الحياة السياسية والاجتماعية التركية؛ إذ هو زعيم المعارضة التركية، ويرأس أكبر وأقوى أحزاب المعارضة الرئيسية، وهو المعارض الرئيسي للرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه وسياساته.

عمل كليتشدار في مؤسسة الضمان الاجتماعي التركية بدءاً من ١٩٩٢، وتولى مسؤولية إدارتها العامة بين عامي 1997 و1999، وقد انتخب يوم 31 أغسطس/آب 2012 نائباً لرئيس الاشتراكية الدولية.

بدأ كليتشدار نشاطه السياسي عام 2002 بانضمامه إلى حزب الشعب الجمهوري، وخاض انتخابات البرلمان التركي في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، ثم في أغسطس/آب 2007، وفاز بعضوية البرلمان في الدائرة الثانية في إسطنبول. وترشح لرئاسة بلدية إسطنبول الكبرى في الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس/آذار 2009، لكنه نال 37% فقط من الأصوات، فخسر المنصب لحساب مرشح حزب العدالة والتنمية قدير توباش.

وفي عام 2010 انتخبته الهيئة العامة لحزب الشعب الجمهوري رئيساً للحزب بعد استقالة سلفه دنيز بايكال، فقاد الحزب في معركة الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو/حزيران 2011، فحل ثانياً فيها بنسبة 26% من الأصوات. أعيد انتخاب كليتشدار عام 2014 رئيساً للحزب، فقاده إلى الانتخابات البرلمانية في يونيو/حزيران 2015، وفي إعادتها في نوفمبر/تشرين الثاني التالي، ونال الحزب المركز الثاني في الجولتين، كما أعيد فيهما انتخاب رئيسه لعضوية البرلمان[12].

وقف كليتشدار ضد المحاولة الانقلابية لإسقاط نظام الحكم والاستيلاء على السلطة يوم 15 يوليو/تموز 2016، وانتقد المشاركين فيه، وفي صبيحة اليوم التالي للمحاولة كان حاضراً بين زملائه في البرلمان لإعلان وقوفهم إلى جانب الشرعية

12- الجزيرة نت، كمال كليتشدار.. زعيم المعارضة التركية الرافض للانقلاب، موسوعة الجزيرة، (د.ت)، تاريخ الاطلاع 6 أغسطس/آب 2018. http://cutt.us/lhVRJ

الديمقراطية.

خارجياً؛ لرئيس حزب الشعب مواقف تعارض تدخل تركيا في سوريا ومؤيدة لنظام بشار الأسد، ويؤيد تعزيز علاقات تركيا مع إيران، والانفتاح على بعض قيادات دول المنطقة التي لديها إشكاليات تجاه سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية.

محرم إنجه

مرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية، وقد استطاع أن يحصل على أكثر من 30% من الأصوات، متفوقاً على النتيجة التي حصل عليها حزبه في الانتخابات البرلمانية (22.6%). تولى رئاسة الكتلة البرلمانية للحزب وكان عضواً عن مدينة يلوا. عرف بقدرته على الحديث، وانتقاده وتسببه بمشكلات لزعيم الحزب كمال كليتشدار أوغلو؛ نظراً للهزائم التي مني بها الحزب في عهده، وقد كانت آخر مواجهة بين الطرفين على رئاسة الحزب انتصر فيها كليتشدار أوغلو.[13]

بعد الانتخابات سعى محرم إنجه لاستثمار شعبيته وتحقيق حلمه الأول في الفوز برئاسة حزب الشعب، وقد أشارت مواقفه إلى قدراته السياسية، وخاصة بعد تأكيده صحة نتائج الانتخابات الرئاسية.

إضافة إلى هاتين الشخصيتين ففي حزب الشعب العديد من القيادات السياسية، من الصعوبة حصرها في أشخاص، خاصة قبل انعقاد مؤتمر الحزب، أو حسم رئاسته عن طريق طرحها مجدداً. وفيما يأتي أبرز الشخصيات الفاعلة في القيادة[14]:

- فايق أوزتراك (faik öztrak): نائب الرئيس للسياسات الاقتصادية، المتحدث باسم الحزب.
- سيِّيت تورون (Seyit Torun): نائب الرئيس لشؤون الحكومات المحلية (البلديات).
- أحمد أونال تشفيكوز (Ahmet Ünal çeviköz): نائب الرئيس للعلاقات الخارجية.
- بولنت تيزكان (Bülent Tezcan): نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية.
- فيلي آبابا (Veli Ağbaba): نائب الرئيس للنقابات العمالية والمهنية -منظمات المجتمع المدني.
- جوكتشه جوكتشان(Gökçe Gökçen): نائب الرئيس لشؤون حقوق الإنسان.
- غامزة أكّوس إلجزدي (Gamze Akkus ılgezdi): نائب الرئيس العلاقات العامة.

13- محمود الرنتيسي، تركيا: من يفوز في الصراع على قيادة حزب الشعب الجمهوري؟، موقع نون بوست، تاريخ النشر 29 يونيو/حزيران 2018، تاريخ الاطلاع 30 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/vHCPG

14- الموقع الرسمي لحزب الشعب الجمهوري، مصدر سابق. http://cutt.us/0ysR5

- محرم إركيك (Muharrem Erkek): نائب الرئيس للشؤون القانونية.
- أيكوت أردوغان (Aykut Erdoğan): نائب الرئيس لسياسات العمل -حقوق العاملين في المجال الاجتماعي.
- لاليه كارابيك (Lale Karabıyık): نائبة الرئيس لشؤون المرأة.
- غوليزار بيتشر كاراجا (Gülizar Biçer Karaca): نائب الرئيس لشؤون الطبيعة (البيئة).
- أحمد تونكاي أوزكان (Ahmet Tuncay Özkan): مساعد الرئيس للعلاقات الصحفية والاتصالات المؤسسية.
- أونورسال أدجوزال (Onursal Adıgüzel): مساعد الرئيس لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- فتحي إسيكل، مساعد الرئيس للعلوم والثقافة.

– أهم نقاط القوة

تتمثل أهم نقاط قوة حزب الشعب الجمهوري فيما يأتي:

يحتل المركز الثاني في قائمة الأحزاب التركية بعد حزب العدالة والتنمية، ويتمتع بولاء كثير من النخب الاقتصادية والعسكرية، وموظفي القطاع العام.

حافظ على قاعدته الانتخابية، وخاصة في المناطق الغربية والمدن الكبرى، رغم ابتعاده عن السلطة عدة دورات انتخابية متتالية.

لديه العديد من المؤسسات الاقتصادية والاستثمارات، منها بنك (إيش بنك) الذي يعد الداعم الرئيسي للحزب.

يتمتع بعلاقات إيجابية مع الدول الغربية، التي ترى فيه امتداداً للكمالية، ويعد الحزب المفضل لديها للتعامل معه، وخاصة بعد اتهاماتها لحزب العدالة والتنمية بأسلمة المجتمع التركي.

– أهم نقاط الضعف

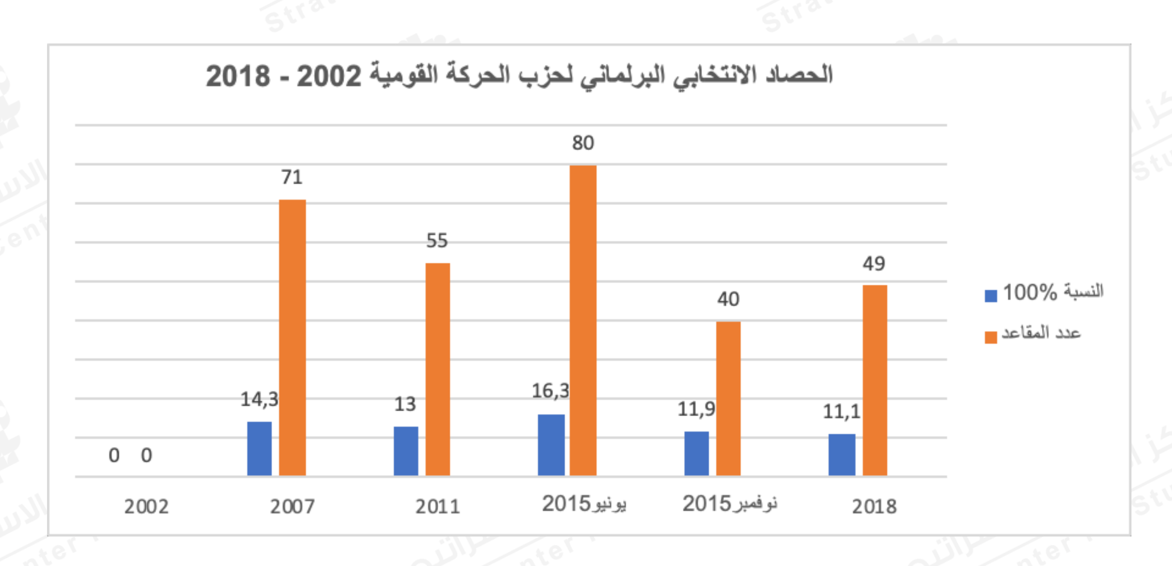
- يؤخذ على حزب الشعب الجمهوري مجموعة من نقاط الضعف، يتمثل أبرزها في:
- سجله المتشدد تجاه القيم المحافظة التي يدين بها كثير من الشعب التركي، واتهامه بالإفراط في فهم وتطبيق العلمانية، ومصادرته الحريات، وانتهاك حقوق المواطنين، وحكم الدولة بنموذج الحزب الشمولي.

- ضعف الخدمات التي قدمتها حكومات الحزب في أثناء توليه السلطة للمجتمع التركي، في مقابل زيادة حالات الفساد والرّشى، واحتكار المزايا الخدمية والوظيفية من قبل الطبقة العليا.
- طول غيابه عن المشاركة في الحكومة لعدة دورات انتخابية متتالية، واعتماد برامجه السياسية على الشعارات، واحتكار تمثله لقيم مؤسس الدولة التركية ومشروعه.
- ضعف التجديد في قياداته، وخاصة رأس هرمه التنظيمي.
- البرنامج السياسي والانتخابي (التنموي) لم يستطع إقناع المواطنين خارج قاعدته الانتخابية الإيديولوجية، وربما قيادة الحزب ليست مقتنعة بتحديث برامجها ورؤاها، ولم تبذل جهداً في إقناع عموم المواطنين.

– الحصاد الانتخابي

CHP	2018	2015\ نوفمبر	2015\ يونيو	2011	2007	2002
الشعب الجمهوري	146 (22.6%)	134 (25.3%)	132 (25%)	135 (26%)	112 (20.9%)	177 (19.4%)

الجدول والرسم البياني يوضحان عدد أعضاء البرلمان والنسبة المئوية لأعضاء الحركة القومية بالبرلمان 2002-2018



*تجميع الباحث، مرجع سابق

ملاحظة: زادت عدد مقاعد البرلمان التركي إلى 600 في انتخابات 2018 بدلاً من 550 مقعداً؛ تطبيقاً للتعديلات الدستورية.

– المستقبل

رغم انتهاء الانتخابات الرئاسية فقد أفرزت تداعياتها على مستقبل حزب الشعب الجمهوري، وفي مؤشر على احتدام الصراع على رئاسة الحزب، وفشل جهود إبقائه دخل المؤسسات الحزبية، دعا المرشح الرئاسي محرم إنجه رئيس حزبه كليتشدار أوغلو لتولي منصب فخري وترك رئاسة الحزب، وقد سارع الأخير بالرد على إنجه بأن «ما فعله يتعارض مع اللباقة السياسية».

وكان كليتشدار أوغلو قد تمكن من الفوز على منافسه محرّم إنجه برئاسة الحزب مجدداً، في المؤتمر العام الـ٣٦ للحزب الذي عقد في العاصمة أنقرة في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠١٨[15]، حيث حصل كليتشدار أوغلو على ٧٩٠ صوتاً مقابل ٤٤٧ صوتاً من أصوات مندوبي الحزب، واقترع في المؤتمر ١٢٥٣ مندوباً من أصل ١٢٦٦.

يبدو أن مستقبل الحزب على المدى المنظور سيشهد صراعات داخل أجنحته، بما تفضي إلى انتخاب قيادة جديدة، مع احتمال حدوث انشقاقات محدودة، وربما عقب فترة الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها مطلع العام القادم ٢٠١٩. من جهة ثانية سيعتمد حزب الشعب على التحالف مع الأحزاب الأخرى، ومن بينها ذات الخلفيات المحافظة، من أجل العودة إلى السلطة.

حزب الحركة القومية (MHP)

– النشأة والتطور

حزب سياسي قومي يميني، ويمثل الفكرة القومية في تركيا، أُسس عام 1969 امتداداً للحركة القومية التي تزعمها ألب أرسلان تركش. وزعيمه الحالي دولت بهتشلي.

يعارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد، وعارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع للاتحاد الأوروبي، وساند في استفتاء التعديلات الدستورية عام 2017 حزب العدالة والتنمية، كما أعلن دعمه الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية[16].

خلال مسيرة الحزب بقيادة دولت بهتشلي ظل متمسكاً بمواقفه السياسية المتعلقة بالهوية التركية والاعتزاز القومي، وسياسته المعارضة لانضمام بلاده للاتحاد الأوروبي، ولأي تسوية نهائية في ملف المصالحة ما بين الأكراد والدولة. وعلى الرغم من معارضته السابقة لمشروع حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في تغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، فقد حدثت تغييرات في مواقف الحزب، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة.

15 باسم دباغ، تركيا: إعادة انتخاب كلجدار أوغلو رئيساً لـ"حزب الشعب الجمهوري"، موقع العربي الجديد، تاريخ النشر 4 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 22 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/CXpuX

16 عماد أبو الروس، هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة، مرجع سابق.

وقد تحالف حزب الحركة القومية، الفصيل القومي التركي المتشدد، مع حزب العدالة والتنمية، قبل الانتخابات بمدة وجيزة، ليضمن فوزاً مزدوجاً لأردوغان؛ حيث أضاف حزب الحركة القومية أصواته البرلمانية، البالغة نسبتها 11,7% إلى حصة حزب العدالة والتنمية، البالغة 42,6%؛ ليساعد بذلك الرئيس رجب طيب أردوغان على تكوين ائتلاف يتمتع بالأغلبية في مجلس النواب. والأهم من ذلك في ظل التحول إلى النظام الرئاسي؛ دعم حزب الحركة القومية المرشح الرئاسي لحزب العدالة والتنمية، حيث طلب زعيم الحركة القومية، دولت بهتشلي، من أنصاره التصويت لرجب طيب أردوغان، وبذلك ساعده على الفوز في الانتخابات الرئاسية بنسبة 52,6%[17].

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد أبدى الحزب ارتياحه لتدخل بلاده العسكري في دول الجوار (العراق وسوريا) لمحاربة الفصائل الانفصالية.

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018 أعلن دولت بهتشلي انتهاء (تحالف الشعب) الذي كان يجمع حزبه مع حزب العدالة، مقرراً دخول الانتخابات البلدية منفرداً.

ولحزب الحركة القومية موقف رافض لوجود اللاجئين السوريين بتركيا، حيث أكد

في وقت سابق أن «اللاجئين السوريين أضروا بشكل كبير بتركيا وأمنها وشعبها، وإن كل ذرة دعم تقدم للّاجئ السوري المواطن التركي أحق بها»[18].

– أبرز الشخصيات المؤثرة[19]

- فتي يلدز (FETİ YILDIZ): مسؤول القانون وعمل الانتخابات.
- جلال أدان (CELAL ADAN): مسؤول عن العمل السياسي والبرلمان والعلاقات الحكومية.
- إمين هالوك (EMİN HALUK AYHAN): مسؤول عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- مصطفى كالايجي (MUSTAFA KALAYCI): مسؤول عن وسائل الإعلام والترويج والشعوب.
- مولوت كاراكايا (MEVLÜT KARAKAYA): مسؤول عن العمل المالي.

– أهم نقاط القوة

تتوفر للحزب قاعدة شعبية شبه ثابتة تشاطره الهوية والتوجهات السياسية.

أثبت مقدرته على المحافظة على كتلته الانتخابية، وتغلبه على تداعيات الانشقاق

17 سونر چاغاپتاي، حزب تركيا القومي: "صانع ملوك" يمكن أن يسبب المتاعب، معهد واشنطن، 28 يونيو/حزيران 2018.

18 نيجار توغسوز، سياسة الأحزاب السياسية التركية تجاه اللاجئين، موقع ترك برس، نشر بتاريخ 13 يوليو/تموز 2015، تاريخ الاطلاع 22 يونيو/حزيران 2018. https:// goo.gl/MAEXus

19 موقع الحزب الإلكتروني.

الـذي تعـرض لـه مـن قبـل مؤسسـة (الحـزب الجيـد) وبعـض القيـادات.

إدراكـه أهميـة تحالفـه مـع حـزب العدالـة والتنميـة الحاكـم، فـي سـبيل الإبقـاء علـى حضـوره الشـعبي، والمحافظـة علـى مصالـح أعضائـه، ومناطـق نفـوذه.

– أهم نقاط الضعف

يعاني من شيخوخة رئيسه، وتمسكه بالزعامة.

وجـود تبايـن فـي المواقـف السياسـية، وطبيعـة العلاقـة مـع حـزب العدالـة والتنميـة الحاكـم.

تعـرض قواعـده وأعضائـه للاسـتقطاب مـن قبـل الفصيـل المنشـق عنـه، الذيـن شـكلوا الحـزب الجيـد.

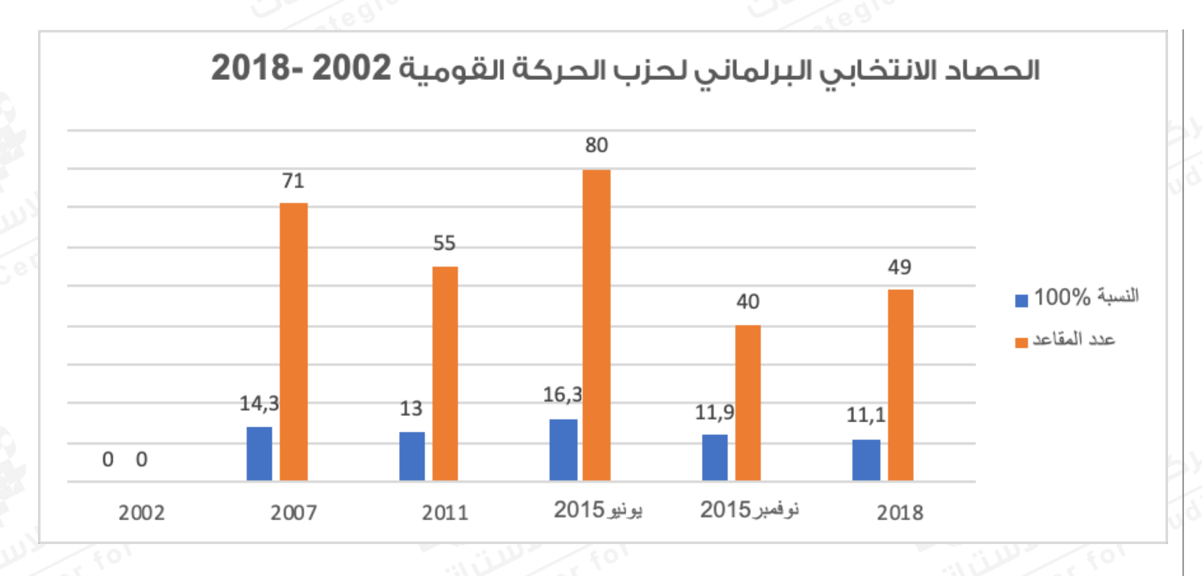
طغيـان الخطـاب القومـي علـى حسـاب الخطـاب الوطنـي، وهـو مـا ينعكـس سـلباً علـى حقـوق المواطنـة المتسـاوية لبقيـة مكونـات الشـعب التركـي.

- ضعف العمل المؤسسي للحزب، وكذلك في المؤسسات المدنية التي يديرها.

– الحصاد الانتخابي

MHP الحركة القومية	2018	2015\ نوفمبر	2015\ يونيو	2011	2007	2002
	49 (11,1%)	40 (11,9%)	80 (16,3%)	55 (13%)	71 (14.3%)	-

الجدول والرسم البياني يوضحان عدد أعضاء البرلمان والنسبة المئوية لأعضاء الحركة القومية بالبرلمان 2002–2018



- تجميع الباحث، مرجع سابق
- ملاحظة: زادت عدد مقاعد البرلمان التركي إلى 600 في انتخابات 2018 بدلاً من 550 مقعداً؛ تطبيقاً للتعديلات الدستورية.

– المستقبل

شكل احتفاظ حزب الحركة القومية بالنسبة المئوية لأعضائه في البرلمان، وبعدد مقارب لآخر دورة انتخابية، مفاجأة خالفت أغلب التوقعات التي رأت تأثر نتائجه بالانشقاق الذي تعرض له قبل إجراء الانتخابات بمدة قصيرة.

وقد منح تحالف حزب الحركة القومية مع حزب العدالة والتنمية ضمن تحالف الشعب، منح الحزب فرصاً ستعزز من مكانته وتحد من تداعيات الانشقاق الذي تعرض له.

ويتمثل التحدي الأبرز للحزب – كغيره من غالبية الأحزاب التركية – في قدرته على تجديد قيادته، وخصوصاً رئيس الحزب.

حزب العدالة والتنمية (AK PARTI)

– النشأة والتطور

تمكن حزب العدالة والتنمية من تغيير وجه تركيا والصورة النمطية عنها في الخارج خلال حكمه لها، منذ السنة التالية لتأسيسه في 2001، وقد استطاع الحزب المحافظة على الأغلبية البرلمانية، وفوز مرشحيه في الانتخابات الرئاسية خلال الدورات الانتخابية التي جرت بين عامي 2002 و 2018، مدعوماً بالإنجازات التي حققها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين فرص الحياة والعمل والتعليم والصحة للمواطنين الأتراك، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتشريعية.

تعتمد فلسفة الحزب على التدرج وتقديم الأولويات في التغيير والإنجاز، سواء على مستوى الداخل التركي، أو على مستوى السياسة الخارجية التي أحدث فيها نقلة كبيرة عما كانت عليه؛ توجهاً وفاعلية، وهي بعض العوامل التي مكّنت قيادة الحزب من البقاء في السلطة، وتجاوز الكثير من التحديات التي كادت تطيح به وتلحقه بالأحزاب التي حُلَّت من قبله.

يُعدُّ الحزب في المجمل امتداداً للأحزاب السياسية ذات المنطلقات الإسلامية، التي تعرضت للحل من قبل المؤسسات الفاعلة، كأحزاب السلام الوطني والرفاه والفضيلة وانتهاءً بالسعادة، التي شكلها البرفسور نجم الدين أربكان (29 أكتوبر/تشرين الأول 1926 – 27 فبراير/شباط 2011). وأسس الحزب النواب المنشقون من حزب الفضيلة الإسلامي، بزعامة رئيس بلدية إسطنبول السابق رجب طيب أردوغان. وقد حرص المؤسسون عند تشكيلهم للحزب من حيث المنطلقات الفكرية واستقطاب الأعضاء، وكيفية التعامل مع الجهات الرسمية، على الاستفادة من تجربة الأحزاب الإسلامية السابقة.

يعرّف الحزب ذاته من خلال أدبياته بأنه حزب محافظ–ديمقراطي شاملا. ويعد حصيلة لتجربة انتقال الإسلاميون الأتراك من مرحلة (المدرسة) المهووسة بفكرة (الدولة الإسلامية) و(تطبيق الشريعة)، إلى مرحلة يصفها حزب العدالة والتنمية بـ «الديمقراطية المحافظة»، التي تفصل المسجد عن السياسة من ناحية، وتحاول– من ناحية ثانية– تأسيس تجربة «اليمين الإسلامي الديمقراطي المحافظ»، على غرار تجارب الأحزاب المسيحية الديمقراطية اليمينية المحافظة، وفي كلتا الحالتين، تشكل القيم الاجتماعية والعائلية السائدة إطاراً عاماً للبرامج السياسية والاجتماعية التي تتبناها تلك الأحزاب.[2]

-1 الرؤية السياسية، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، تاريخ الاطلاع 29 يونيو/حزيران 2018.
http://cutt.us/D9rjq

2- خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، فلسطين، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008، ص 9.

ترتكز فلسفة الحزب في الديمقراطية المحافظة على مفهوم التغيير على مراحل وبشكل تدريجي في هيئة عملية طبيعية، مخالفاً بذلك مفهوم التغير الذي ينزل من القمة، حيث يعد التغير الاجتماعي شكلَ التغير الأساسي والدائم. وبإن محاولة جعل المجتمع يتقبل المفاهيم الجامعة للطرق الفرضية، تعد من الطرق التي تفتقد تأثيرها في هذه الأيام[1].

يرى الحزب أن التيار المحافظ يرفض التطرف والهندسة الاجتماعية، ويرى وجوب تأسيس السياسة على التسامح والتوحد والتحمل لا على الصراعات، ويجب إتاحة التغييرات بحماية بعض القيم والمكاسب العائدة للبنية التقليدية[2]. ويتبنى أيضاً سياسة العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والقيم الليبرالية، واقتصاد السوق، وعلمانية الدولة، كما يؤيد رئيس الحزب الرئيس رجب طيب أردوغان علمانية الدولة، وفي المقابل يرى أن الفرد لا يمكن أن يكون علمانياً.

ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها تركيا قبل تأسيس حزب العدالة والتنمية، والرصيد الشخصي لرئيس الحزب، على تعزيز فرصه بالفوز في أول انتخابات برلمانية له عام 2002، وتشكيل الحكومة منفرداً، بقيادة الرئيس السابق عبد اللّه غُل، وذلك بسبب الحظر الذي كان مفروضاً على رئيس الحزب رجب طيب أردوغان، وقد استطاع الحزب أيضاً أن يستفيد من الظروف الإقليمية والدولية واحتلال أفغانستان والعراق لتسويق نفسه بأنه نموذج للحزب المحافظ، وقد حظي بإشادات دولية، وخاصة من قبل الأمريكيين.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يغير وجه تركيا كثيراً خلال مسيرته في الحكم المستمرة، فقد أحدث إنجازات كبيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى المستوى الخارجي ارتفعت مكانة تركيا إقليمياً، وتؤثر في السياسة العالمية، ومن المتوقع أن تزداد توجهات تركيا خارج حدودها اقتصادياً وعسكرياً.

– أبرز الشخصيات المؤثرة

اشتملت قائمة مؤسسي الحزب على ستين شخصية[3] متنوعة ومتعددة المشارب والاتجاهات، وإن كانت نواتها الصلبة قائمة على منتسبي التيار الإسلامي المنبثق عن الأحزاب السياسية التي شكلها نجم الدين أربكان.

وقد حرص مؤسسو الحزب على أن يكون متنوعاً من حيث التكوين والمنطلقات الفكرية، حيث ضمت هيئته التأسيسية (13) امرأة، بينهن (4) محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي حُظر

1- الرؤية السياسية، مرجع سابق.

2- برهان الدين ضوران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مرجع سابق، ص 31.

3- قائمة الأعضاء المؤسسين كما أوردها موقع حزب العدالة والتنمية: أحمد آقتاش، علاء الدين بويوكايا، علي آيدين دومان أوغلو، علي باباجان، علي إحسان أرسلان، علي يوكسل كاوشتو، عائشة بوهرلر، عائشة نور كورتوغلو، بينالي يلديريم، بولنت جديكيلي، برهان كوزو، جمال كاماجي، إيرول أوال، أرسن نظيف جوردوغان، فاتح رجب سراج أوغلو، فاطمة بستان أونسال، جولدال آقشيت، جورسوي أرول، جنيد زابصو، جبيبة جونير، خليل جانير دوغانلي، خليل أورون، خلوق آيبك، حسن مراد مرجان، حياتي يازجي، إبراهيم تشاجلر، إبراهيم ريحان أوزال، إلخان ألبيراق، إسماعيل صافي، عصمت أوشما، لقمان أيوا، محمد علي بولوت، محمد بايزيد دنيز أولجن، محمد حلمي جولر، محمد أوزلك، محمد صايم تاكلوغلو، مولود جاويش أوغلو، محرمة بلما ساتر، معمر كاكي، محرم كارسلي، محرم توزجوكا ن، مراد يالشنتاش، مصطفى أونال، ناظم أكرن، نعمت باش، نور دوغان توبال أوغلو، نوراي أوال، نور الدين جانيكلي، عثمان نوري فيليز، ريحا دنماش، رمزية أوزتوبارك، شعبان ديشلي، سامي جوتشلو، سما كارابييك، سما رمضان أوغلو، سراب ياهشي ياشار، سليمان جوندوز، تامر أوزياويت أوغلو، طيار ألتيكيولاتش، ياشار ياكيش، ياسمين كومرال، زياد الدين ياجي.

وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية[4].

باستثناء رئيس الحزب رجب طيب أردوغان، صاحب التأثير الفاعل والمتحكم بضبط بوصلة الحزب وديناميكيته، مع قلة من الشخصيات المقربة منه، والتي يتصدرها آخر رئيس وزراء لتركيا قبل تحولها للنظام الرئاسي ورئيس برلمانها بن علي يلدرم، فإن حالات الشخصيات المؤثرة تشهد تغيراً باستمرار، ويصعب الجزم بتحديد أي منها حتى بالاستعانة بمواقعها في هيكل الحزب، فيلاحظ غياب كثير من الشخصيات المؤسسة، والتي كان يعتقد سابقاً باستحالة الاستغناء عنها، كالرئيس التركي السابق عبد اللّه غُل، الذي أدار أول دورة انتخابية فاز فيها الحزب، وشكل أول حكومة له، قبل أن يرفع الحظر القانوني عن رئيس الحزب ويسمح له بممارسة السياسة، فتنازل عبد اللّه غل عن رئاسة الوزراء وتولى حقيبة الخارجية، لرفيقه رجب طيب أردوغان، وقد أرجع كثير من المهتمين بالتجربة التركية نجاحها في بداية مسيرتها لطبيعة العلاقة الإيجابية بين الرئيسين، منذ أن كانا ضمن الأحزاب التي شكلها نجم الدين أربكان. كما لوحظ إبعاد– أو ابتعاد– علي بابا جان مسؤول ملف الاقتصاد وأحد أبرز المؤسسين للحزب، وكذلك رئيس الحزب الأسبق ورئيس الوزراء البرفسور أحمد داوود أوغلو، الذي تجلى تأثير أفكاره ونظرياته– على الرغم من غياب اسمه عن قائمة المؤسسين– في أدبيات وفلسفة الحزب، وتحديداً تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية.

في مؤتمره الاعتيادي السادس 18 أغسطس/آب 2018 أعاد حزب العدالة والتنمية انتخاب رئيسه رجب طيب أردوغان رئيساً للحزب (رئيس الجمهورية)، وحدث فيه تغيير عدد كبير من مسؤولي الحزب، وتعديلات واسعة في لجانه وهيئاته، استكمالاً لعملية التجديد التي انطلقت بعد عودة أردوغان إلى رئاسة الحزب في مايو/أيار 2017.

وعُيّن علي إحسان ياووز في منصب نائب رئيس حزب العدالة والتنمية المسؤول عن شؤون الانتخابات، بدلاً من أحمد سورغون، وعُيّن أركان كاندمير في منصب نائب رئيس الحزب المسؤول عن الفروع، بدلاً من مصطفى آتاش، وأُحدثت تعيينات أخرى في مناصب قيادية مختلفة. وبلغت نسبة التغيير في اللجنة المركزية لاتخاذ القرار واللجنة التنفيذية المركزية قرابة 60 في المئة[5].

تأتي هذه التغييرات على مستوى الهيكل والرؤى السياسية والتغيير القيادي، ومن ضمنهم مرشحو الحزب للانتخابات البلدية، وخاصة في المدن الكبيرة التي شهدت تغيير قيادتها قبل اكتمال مدتها القانونية؛ بدوافع تصحيح بنية الحزب وجعله أكثر فاعلية وانسجاماً، بهدف تسريع تحقيق استراتيجية 2023.

– السياسة الخارجية

منذ صعود الحزب إلى السلطة عام 2002 تبنى سياسة خارجية مغايرة للنمط الذي عرفت به السياسة الخارجية التركية، وتركيزها على الشؤون الغربية، وارتباط مواقفها

4- سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 5 (12). http://cutt.us/1nIYz
5- إسماعيل ياشا، رسائل مؤتمر حزب العدالة والتنمية، تاريخ النشر 22 أغسطس/آب 2018، تاريخ الاطلاع 6 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/vpm3e

بمواقف القوى الدولية وبصيغة أقرب للتبعية وأبعد من الاستقلالية.

وقد أحدثت رؤية العدالة والتنمية وسياساته تجاه المنطقة العربية ومجتمعاتها تحولاً في تصورات تركيا التقليدية وسياساتها ومنهج تعاملها مع المنطقة. فبدلاً من الصور النمطية السلبية التي سادت الإدراك التركي عن الجوار العربي منذ تأسيس الجمهورية، والتي أسهمت في سياسة العزلة التقليدية، قدم حزب العدالة والتنمية رؤية مغايرة عن المنطقة العربية بوصفها ترتبط مع تركيا بروابط ثقافية ودينية، وتشترك معها بتاريخ ومصير مشترك، وتجاورها جغرافياً؛ ما يفرض التفاعل معها وحل المشكلات بدلاً من تجنبها[6].

فقد تبنى حزب العدالة والتنمية سياسة تصفير المشاكل وتكثير الأصدقاء، وزيادة الاهتمام بتوجه السياسة الخارجية التركية تجاه دول المنطقة العربية، وقد كان رفض البرلمان التركي لاستخدام القوات الأمريكية لأراضي بلاده في غزو العراق، محطة تحول مركزية في السياسة الخارجية لم يستطع استيعابها كثيرون؛ لاختلافها عن الانطباع والتصورات التي رسمت عن تركيا.

العامل الآخر في السياسة الخارجية التركية، وكان له حضور مؤثر، هو العامل الاقتصادي، من خلال التبادل التجاري، وزيادة الصادرات، والاستثمار، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة، وقد تكللت تلك السياسات والأدوات التي اعتمدتها تركيا بتحسين علاقاتها مع كثير من الدول العربية، وصلت إلى حد توقيع اتفاقيات تشكيل مجالس استراتيجية للتعاون وتنسيق السياسات، ورفع تأشيرات الدخول لمواطني البلدين.

الوجه الآخر للسياسة الخارجية التركية التي عمل عليها حزب العدالة والتنمية هو التوسط في ملفات الصراع بين دول المنطقة العربية وكيان الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم تركيا على أنها دولة مركزية تتمتع سياستها باستقلالية، وتهدف لإحلال السلام والتنمية في دول المنطقة، باعتبارها مصلحة مشتركة تعود بالنفع على الأنظمة السياسية ومجتمعات دولها.

وبمرور سنوات على حزب العدالة والتنمية في الحكم، والتوسع في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبدء ظهور ثمرات الإصلاحات المتدرجة التي اعتمدها؛ كانت السياسة الخارجية تكتسب ثقة متنامية على الرغم من تعدد ملفات الصراع التي عصفت بدول المنطقة، وفي صدارتها تركيا سواء على المستوى الداخلي لها أو في محيطها.

انعكست تلك الثقة في طبيعة التعامل مع ملف القضية الفلسطينية، حيث كان تنامي الموقف التركي وانحيازه لمصلحة الفلسطينيين يزداد، مع الإقرار بتسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي بردات فعل المسؤولين الأتراك؛ كالعدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008 بعد وقت وجيز من زيارة قام بها رئيس وزرائه إلى تركيا

6- عماد قدورة وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص 216.

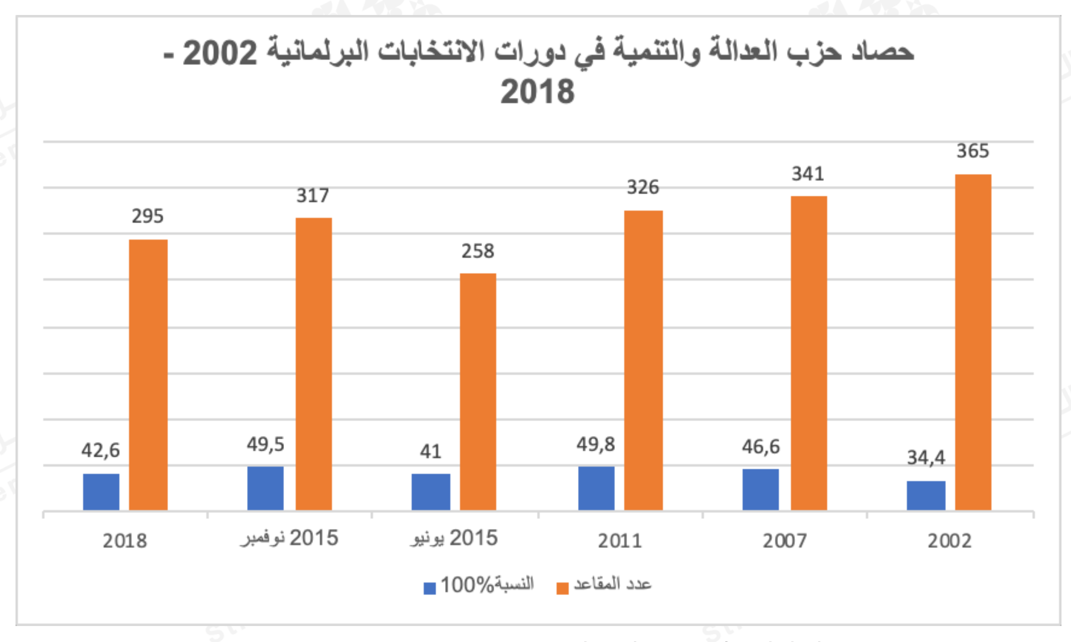
وعدم إخبار القيادة التركية المسبق بها، أو حادثة المشاجرة الشهيرة التي عرفت بـ«ون منت» (دقيقة واحدة)، في مؤتمر دافوس، والتي انتهت بمغادرة رئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان؛ احتجاجاً على الادعاءات الباطلة بحق الفلسطينيين من قبل رئيس كيان الاحتلال الإسرائيلي شمعون بيريز، وعدم إتاحة الوقت الكافي لأردوغان.

استطاع حزب العدالة والتنمية التأثير في التوجهات السياسية لأحزاب المعارضة التركية، سواء على صعيد مواقفها الداخلية المتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم، وفي مقدمتها احترام قيم المجتمع التركي المحافظ، أو على المستوى الخارجي، بتبني سياسات في بعض الملفات متقاربة مع سياسات الدولة التركية، كالموقف من القضية الفلسطينية، وتعد تطوراً بالنسبة لهذه الأحزاب.

– الحصاد الانتخابي

خاض حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 ستة انتخابات برلمانية، ودورتي انتخابات رئاسية، واستفتاءات على الدستور التركي، وعدة انتخابات بلدية، تصدر النتائج في جميعها، لكن اختلفت من دورة لأخرى. وفيما يأتي رصدٌ لنتائج الانتخابات البرلمانية متضمنة عدد المقاعد ونسبة التصويت، بهدف إعطاء القارئ صورة مكتملة على حصاد الحزب الانتخابي.

AKP	2018	2015\ نوفمبر	2015\ يونيو	2011	2007	2002
العدالة والتنمية	259 (42.6%)	317 (49.5%)	258 (41%)	326 (49.8%)	341 (46.6%)	365 (34.4%)



- *تجميع الباحث، مرجع سابق
- ملاحظة: زادت عدد مقاعد البرلمان التركي إلى 600 في انتخابات 2018 بدلاً من 550 مقعداً؛ تطبيقاً للتعديلات الدستورية.

- من خلال صيرورة نتائج الانتخابات البرلمانية، منذ 2002، وحتى الانتخابات المزدوجة الرئاسية والبرلمانية في يونيو/حزيران 2018، يتبين أن الحزب لم يحصل على عدد مقاعد البرلمان التي حققها في انتخابات 2002، والتي بلغت 365 مقعداً، على الرغم من أن نسبة التصويت له كانت 34.4% فقط، وذلك لاستفادته من عدم قدرة الأحزاب السياسية الأخرى على تجاوز العتبة البرلمانية المقدرة بـ 10%؛ حيث تعود الأصوات التي حصلت عليها لمصلحة الحزب الفائز بالأكثرية، في حين كانت نتائج دورة انتخابات يونيو/حزيران 2015 الأكثر خسارة لحزب العدالة والتنمية، سواء من حيث عدد مقاعد البرلمان 258، أو نسبة التصويت له 41%.

- ورغم الإنجازات التنموية التي حققها، والإصلاحات التي أنجزها، لم تشهد القاعدة الانتخابية للحزب توسعاً، وخاصة في المناطق المحسوبة على الأحزاب القومية واليسارية، ولم تنعكس على زيادة عدد مقاعده في البرلمان أو نسبة التصويت التي تتجاوز عتبة 50%، وإن كانت قاربتها في دورتي عام 2011 بنسبة تصويت بلغت 49.8٪، وبعدد مقاعد 326، وفي جولة إعادة الانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2015، إذ كانت نسبة التصويت 49,5% وعدد المقاعد 317.

– أهم نقاط القوة

- يعد حزب العدالة والتنمية من أكثر الأحزاب التي تتمتع بالبرامجية والبراجماتية، فالأولى (البرامجية) نسبة إلى (المشاريع) التي ميزت تجربة الحزب في الحكم، ونقلت تركيا إلى الدولة السابعة عشرة ضمن مجموعة العشرين الاقتصادية عالمياً، والثانية متعلقة بقدرات قياداته البراجماتية والديناميكية في إدارة ملفات العلاقات والمصالح على المستوى المحلي مع الأحزاب والقوى المجتمعية المتنوعة، مدنية وعسكرية، وكذلك على المستوى الدولي.

- يتمتع حزب العدالة والتنمية بعدد من الخصائص والمميزات، سواء تلك المتعلقة بالرؤى والاستراتيجيات، أو على مستوى الشخصيات القيادية ولياقتها في إدارة التفاعل في البيئة المحلية (داخل تركيا) أو على صعيد العلاقات الخارجية:

- رؤية حديثة تخضع للتقييم والتطوير باستمرار، تجمع

بين المحافظة على الأسس والأنظمة التي تحكم البلاد والعمل ضمنها، وبين قيم المجتمع التركي المحافظة، وتركز على أولوية التنمية كمدخل للإصلاحات.

- شخصية مؤسس الحزب الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث تعد من أقوى نقاط قوة حزب العدالة والتنمية، خلال مسيرته التي تخللها الكثير من التحديات، وقاومت شخصية الرئيس المواقف الوسطية التي تبنتها بعض قيادات الحزب. وقد مثلت نجاحاته في أثناء رئاسته بلدية إسطنبول في منتصف تسعينيات القرن الماضي خلال فترة حزب الرفاه بزعامة البرفسور نجم الدين أربكان، الرصيد الجاذب والمحفز للمواطنين الأتراك للتصويت لحزب العدالة والتنمية، وقد تعززت تلك القناعات بالإصلاحات والإنجازات التي حققها الحزب في مختلف المجالات. ومن المهم التأكيد أن شخصية رئيسه أصبحت تتعرض لكثير من الضغوط والشخصنة، في محاولة لتحويلها من نقطة قوة إلى نقطة ضعف، ويتوقف رجحان أي من الخيارين على طبيعة القرارات والإجراءات التي سيتخذها رئيس الحزب في المرحلة القادمة.

- استثمار شروط الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقبول عضوية الدول فيه في إحداث إصلاحات قانونية وهيكلية، وتحرير السلطة التنفيذية من سيطرة المؤسسة العسكرية والقضائية

- التدرج في الإصلاحات القانونية والدستورية، والتركيز على تعزيز السلام الداخلي، وخاصة في السنوات الأولى، مع التصالح مع الماضي السياسي لحقبة الدولة العثمانية، وتعزيز الهوية التركية.

- يتمتع حزب العدالة والتنمية بسجل أبيض خالٍ من أخطاء الماضي، على عكس غيره من الأحزاب، سواء تلك التي ربطتها علاقات مع الجيش ودعمت الانقلابات العسكرية، أو تلك التي ينظر إليها على أن خطابها السياسي يوفر غطاء ودعماً للميليشيات الانفصالية، أو تلك التي توصف بالمتعصبة وتتهم مواقفها بالتضييق على الحريات.

- قيادات الحزب في جلها تتمتع بالكارزمية، حيث جمعت بين

القيم المحافظة والقيم الليبرالية وأجادت التوفيق بينها، خصوصاً في العقد الأول من عمر الحزب وحكوماته؛ فقد حظيت سياساتها الداخلية المتعلقة بالإصلاحات، والخارجية القائمة على تصفير المشاكل والوسائطية، باحترام القوى المحلية والدولية، دون إغفال بعض الاعتراضات عليها.

- يجيد التسويق السياسي عامة والتسويق الانتخابي خاصة، ويتصف بالشمولية والفاعلية، حيث يقوم على ركيزة مهمة تتمثل في المعرفة الكاملة والدقيقة للشريحة التي يريد توجيه الخطاب إليها، ويستعمل مفاهيم كلية؛ مثل العدل والحرية والتنمية والاستقرار، التي لا خلاف حولها، وينتقل إلى جزئيات وتفاصيل تمس المواطن التركي بشكل مباشر؛ كاستعمال الحزب وقياداته لرموز لا بد من استعمالها للوصول والاستمرار في السلطة، مثل رمز أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، ويستعين الحزب بشركات مختصة في التسويق السياسي بالاعتماد على تقنيات التسويق التجاري.[1]

- إجادة قراءة مزاج الشارع التركي، والتعامل مع التحديات بخيارات متعددة وبمرونة، والقدرة على الاستفادة من تناقضات مصالح القوى الفاعلة داخل تركيا.

– أهم نقاط الضعف

- كشفت مسيرة حزب العدالة والتنمية خلال ستة عشر عاماً عن وجود نقاط ضعف، بعضها يتعلق بالمستوى الداخلي للحزب، وأخرى متعلقة بالبيئة والسياسات التي اتخذتها قياداته:

- تأثير شخصية رئيس الحزب رجب طيب أردوغان على صناعة القرارات واتخاذها، وهو ما يعده البعض مركزية شديدة وتصدر الفردية على المؤسسة. ويستشهد هؤلاء بحالة مغادرة رئيس الحزب الأسبق البرفسور أحمد داوود أوغلو، وإجبار بعض رؤساء البلديات الكبرى على تقديم استقالاتهم من مناصبهم.

- مغادرة أو إبعاد بعض من القيادات المؤسسة للحزب المشارِكة في الإنجازات التي حققها، عن المشهد العام، وبعضها شخصيات

1- زهير عطوف، التسويق السياسي عند حزبي العدالة والتنمية التركي والمغربي، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 16.

وازنة تحظى باحترامٍ كثيرٍ من المواطنين والقوى التركية، ولديها خبرة إدارية وعلاقات دولية، وتأتي في طليعة هذه الشخصيات (الرئيس التركي السابق عبد اللّه غل، ورئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، ونائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد والخارجية السابق علي بابا جان.. وغيرهم).

- غياب أو ضعف المشروع الفكري القادر على إبقاء التأثير في منتسبي الحزب وتحفيز فاعليتهم مهما كان موقع الحزب من السلطة.

- ظهور مؤشرات متناقضة في أداء السياسة الخارجية التركية، أسهمت في تأزيم علاقات تركيا مع بعض الدول التي كانت قد طبّعت علاقاتها معها وشهدت في السابق تطوراً إيجابياً.

- إمكانية استمرار التراجع الاقتصادي وانعكاسه على قدرة الحزب على تصدر الانتخابات مجدداً.

- عدم توسع القاعدة الانتخابية، واستمرار خسارة المحافظات التركية الغربية، مناطق نفوذ حزب الشعب الجمهوري.

– المستقبل

- خلال مسيرة حزب العدالة والتنمية حقق إنجازات كبيرة، وفي مجالات متنوعة، أطلق عليها صفة «الثورة الصامتة»؛ في كتاب أصدره متزامناً مع مرحلة الربيع العربي التي شهدتها عدة دول عربية.

- قد يكون من الصائب اعتبار الحديث عن مستقبل حزب العدالة والتنمية الحاكم في هذه المرحلة التحولية (التاريخية) هو ذات الحديث عن مستقبل الجمهورية التركية بأحزابها ومكوناتها المتعددة وبدورها الإقليمي، مع الإقرار بأن الأوطان لا يتعلق مصيرها بأشخاص أو حزب معين؛ لكن تجارب الدول أكدت أن التحولات التأريخية يحدثها أفراد. وتطوي الدولة التركية خلال السنوات الخمس القادمة قرناً منذ تأسيسها الحديث عام 1923، وبلوغ استراتيجية حزب العدالة والتنمية لعام 2023، والتي من المتوقع

أن يسعى الحزب في هذه السنوات المتبقية للوصول إليها، في تعجيل سرعة تعزيز منظومة الإصلاحات وفي مجالات متعددة وبأوقات متزامنة، خاصة بعد فوز مرشحه الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية يونيو/حزيران 2018 والتحول إلى النظام الرئاسي كبديل للنظام البرلماني المعمول به سابقاً، ومعلوم أن منصب رئيس الجمهورية يحظى في النظام الرئاسي بصلاحيات واسعة.

- ارتبط وجود حزب العدالة والتنمية بالسلطة، وقد بقي فيها منذ السنة التالية لتأسيسه، ولم يختبر ولاء المستويات القيادية للحزب وأعضائه ولا مناصريه خارج السلطة، ومن ثم فإن حجم الكتلة الصلبة للحزب غير معروفة، وقد تكون غالبية قاعدته الانتخابية غير ثابتة، لذلك يقع على عاتق قيادته مسؤوليات متعددة، سواء على المستوى الداخلي للحزب، وعلاقاته بالأحزاب الأخرى، أو على مستوى ما يتعلق بإدارته للدولة وعلاقاتها الخارجية، تجنباً لحدوث انقسامات داخلية واجتماعية إيديولوجية متوقعة خلال المرحلة القادمة، وخاصة إذا ما سرّعت حكومة حزب العدالة والتنمية خطواتها الإصلاحية في المجال الفكري.

- فيما يخص المستوى الداخلي للحزب يتوقع أن تعمل قيادته على الاستمرار في إعادة هيكلة الحزب تنظيمياً، وإلى حد ما فكرياً. وقد تسببت الإجراءات السابقة في إبعاد قيادات مؤسّسة للحزب من مواقع صناعة القرار، وهو ما يفرض على قيادته معالجة تداعيات تلك الإجراءات، والاستفادة من خبرات تلك القيادات ورصيدها، وتجنب تكرار تجربة حزب السعادة، المتمثلة بانشقاقات وتأسيس حزب جديد، وإن كانت التداعيات المتوقعة في حالة الحدوث بحدود أقل منها، لحدوث تغيير في موازين القوى على مستوى الأحزاب أو الدولة العميقة لحساب حزب العدالة والتنمية، وتحديداً قيادته برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان.

- بعد الانتخابات المزدوجة البرلمانية والرئاسية التي شهدتها تركيا في يونيو/حزيران 2018، ومن أجل تهيئة البيئة المحلية لتحقيق استراتيجية 2023؛ على قيادة الحزب أن تعيد النظر في

بعض السياسات الداخلية، والتي ضاعفتها محاولة الانقلاب الفاشلة، واعتماد سياسة التهدئة مع الأحزاب التركية، وإعادة تفعيل مسيرة السلام مع القوى الكردية، وتبني حملة مصالحة وطنية، تحصر الأضرار القانونية بالشخصيات الفاعلة، وتعالج الانقسامات المجتمعية.

- على المستوى الخارجي الدولي يتوقع أن يزداد الضغط على حزب العدالة والتنمية، ومحاولة الحد من النمو الاقتصادي، والتركيز - مع التحريض والمبالغة - على ملف الحقوق والحريات، ومحاولات توريط تركيا في صراعات خارجية، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، لذلك على قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم أن تعيد رسم السياسة الخارجية التركية، وتطبيعها مع الدول التي تضررت العلاقات معها، والتركيز على الأولويات التركية لا الأجندة الخارجية.

حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)

- النشأة والتطور

- حزب يساري غالبية أعضائه من الأكراد (الأتراك).

- ينطلق حزب الشعوب الديمقراطي، الذي أُسس في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول 2012، من فرضية أن المجتمع التركي متنوع الأعراق، ومن ثم فهو ليس شعباً واحداً، ولا يمكن تأطيره. وهو امتداد للأحزاب الكردية، وآخرها (حزب السلام والديمقراطية) الذي أُسس في 2008، كبديل لحزب العمل الشعبي، الذي أُسس عام 1990، وحُظر من المحكمة.

- يقدم الحزب نفسه بوصفه حزباً لكل مكونات المجتمع التركي وأطيافه، مؤكداً أنه لا يمثل هوية أو عرقاً بعينه، وينفي أن يكون حزباً كردياً.

- وحسب نص قانونه الداخلي[2] فإن «الحزب يمثل المضطهدين والمهمشين بالدرجة الأولى، وكل مكونات المجتمع التركي على اختلاف معتقداتها الدينية وتوجهاتها السياسية والثقافية، وكذلك

2- وسيمة بن صالح، حزب الشعوب الديمقراطي، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 12 أكتوبر/تشرين الثاني 2014، تاريخ الاطلاع 1 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/YutBn

الأقليات»، ويهدف الحزب إلى «محاربة الاستغلال والتمييز، وتوفير حياة كريمة ومساواة للجميع»، كما يسعى «لتسليم سلطة الديمقراطية للشعب وتغيير النظام» الذي يعده غير ديمقراطي في تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية.

- انتَخب حزب الشعوب الديمقراطي خلال مؤتمره العام المنعقد بفبراير/شباط 2018، النائب السابق بالبرلمان والخبير الاقتصادي سيزاي تيميلي، رئيساً للحزب خلفاً لزعيمه المعتقل بالسجن صلاح الدين دميرتاش، الذي يقضي حكماً بعد إدانته بتهمة «تحقير الأمة التركية»، وانتخِبت بروين بولدان رئيسة مشاركة للحزب، إذ إن الحزب يختار امرأة ورجلاً في مواقعه القيادية ترسيخاً للمساواة بين الجنسين.

- وكان صلاح الدين دميرتاش يرأس الحزب بالمشاركة مع السياسية الكردية فيغان يوكسيك داغ، وتخلف بولدان، نائبة رئيس البرلمان، سيربيل كمال باي، التي تولت المنصب أساساً خلفاً للقيادية السابقة القابعة في السجن فيغين يوكسك داغ[3].

- وتبلغ نسبة تمثيل النساء في هذا الحزب 50%، والشباب 10%، في حين تشكل فئة الشواذ جنسياً والمتحولين جنسياً ١٠% أيضاً من مكوناته[4].

- تعاون الحزب مع حزب السلام والديمقراطية في الانتخابات البلدية بتركيا عام 2014، وتقاسما الدور، حيث شارك حزب السلام والديمقراطية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، أما حزب الشعوب الديمقراطي فشارك في بقية مناطق البلاد. وقد نُظّمت صفوف الحزبين بعد الانتخابات على شكل هيكل مشترك، حيث انضمت كتلة نواب حزب السلام والديمقراطية في البرلمان التركي إلى حزب الشعوب الديمقراطي.

- يرى حزب الشعوب الديمقراطي أن "عدم الاستقرار الناتج في المنطقة سببه الرئيسُ تعنت تركيا في الوقوف ضد النظام السوري، وقيامها باستقبال أكثر من مليون ونصف المليون من اللاجئين

3- تركيا: حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد يختار قائداً جديداً خلفاً لزعيمه المعتقل، موقع فرانس 24، تاريخ النشر 12 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 3 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/LL2R1

4- وسيمة بن صالح، حزب الشعوب الديمقراطي، مرجع سابق.

السوريين. لو تعاملت تركيا مع الموضوع بشكل دبلوماسي لما حدثت حالة عدم الاستقرار هذه. على تركيا إرسال اللاجئين السوريين لبلادهم، وإرجاع العلاقات التركية السورية إلى سابق عهدها"[5].

- في المقابل يتهم حزب العدالة والتنمية، حزب الشعوب الديمقراطي بالتحريض على الاحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها تركيا في عام 2014، ودعم المليشيا الكردية، وتشكيله غطاء سياسياً لها. وقد شددت الحكومة التركية إجراءاتها تجاه بعض قيادات الحزب عقب افتتاحه ممثلية له في جمهورية روسيا الاتحادية في أثناء الأزمة التي مرت بها علاقتها مع تركيا من جراء إسقاط الأخيرة للطائرة الحربية الروسية على الحدود التركية مع سوريا، بحجة انتهاكها للسيادة التركية.

– أبرز الشخصيات المؤثرة

- لدى الحزب العديد من الشخصيات المؤثرة، التي أبرزتها مواقعها التنظيمية ومواقفها السياسية، ونظراً للتغيير في قياداته العليا بسبب اعتقالات الصف الأول بتهم متشابهة.

صلاح الدين دميرتاش

- رئيس الحزب السابق، وعضو البرلمان التركي سابقاً، صاحب شخصية كارزمية معارضة، يحظى بتأثير كبير لدى مناصريه، قاد الحزب ثماني سنوات، وعمل على تحويله إلى تنظيم يساري حديث وتقدمي، مستقطباً مؤيدين من خارج القاعدة الكردية.

- رشحه حزبه للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات الرئاسية في يونيو/حزيران 2018، رغم كونه في السجن، وسبق له الترشح في الانتخابات الرئاسية في أغسطس/آب 2014 منافساً للرئيس رجب طيب أردوغان. ووجهت له تهم إدارة (منظمة إرهابية)، والقيام بدعاية إرهابية و«التحريض على ارتكاب جرائم»٦.

برفين بولدان

- رئيسة الحزب بالتشارك مع سيزاي تميلي، نائبة بالبرلمان

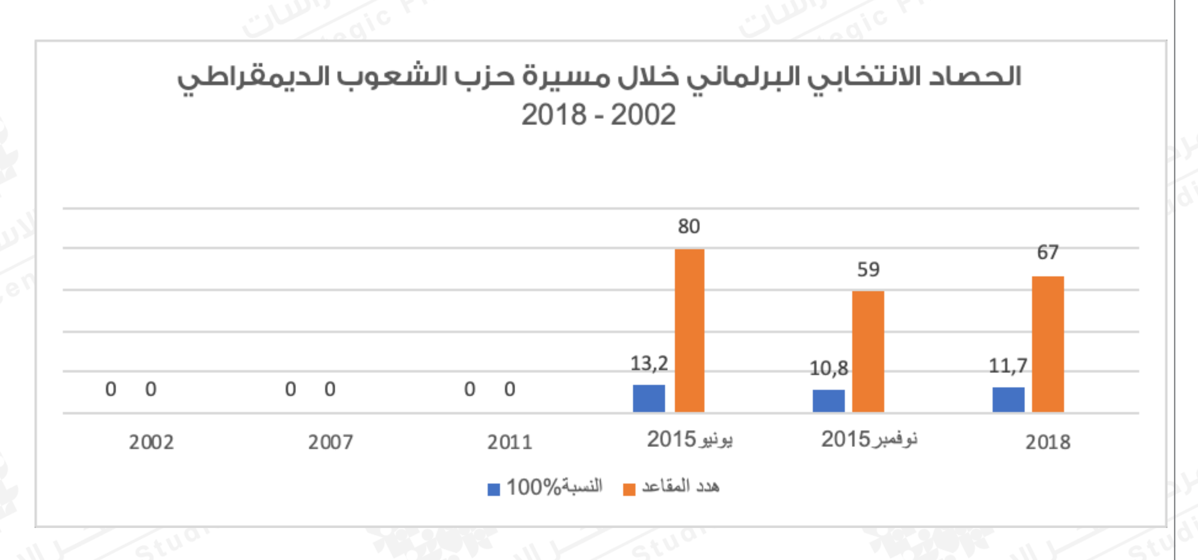
5- نيجار توغسوز، سياسة الأحزاب السياسية التركية تجاه اللاجئين، مرجع سابق.
6- سعيد عبد الرازق، تركيا: «الشعوب الديمقراطي» ينتخب بديلاً لقيادته المعتقلة، تاريخ النشر 12 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 3 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/sL5Sq

التركـي فـي دورتـه دورتيـه الثالثـة والعشـرين والرابعـة والعشـرين. أسست العديـد مـن المنظمات، وانتمـت لحـزب المجتمـع الديمقراطـي، وعقـب قـرار المحكمـة الدسـتورية بإغلاقـه عـام 2009 انضمـت إلـى حـزب السـلامة الديمقراطـي الـذي حُظـر أيضـاً، وأصبحـت نائبـة رئيـس مجموعـة الحـزب، ومـن ثـم اسـتقرت بحـزب الشـعوب الديمقراطـي.

– الحصاد الانتخابي

- جـدول يوضـح الحصـاد الانتخابـي لحـزب الشـعوب الديمقراطـي HDP متضمنـاً عـدد المقاعـد البرلمانيـة ونسـبتها، وملحـق بـه رسـم بيانـي للنتائـج.

HDP الشعوب الديمقراطي	2018	2015\ نوفمبر	2015\ يونيو	2011	2007	2002
	67 (11.7%)	59 (10.8%)	80 (13,2%)	-	-	-



ملاحظـة: زادت عـدد مقاعـد البرلمـان التركـي إلـى 600 فـي انتخابـات 2018 بـدلاً مـن 550 مقعـداً؛ تطبيقـاً للتعديـلات الدسـتورية.

– أهم نقاط القوة

- يتمتع الحزب بقاعدة جماهيرية شبه ثابتة توجد في المناطق الشرقية والجنوبية؛ وهي مناطق وجود الأكراد، بالإضافة إلى بعض المدن الكبيرة كإسطنبول.

- استطاع مرشحو الحزب، وخاصة لمنصب رئيس الجمهورية، الحصول على أصوات من خارج كتلتهم القومية.

- يتمتع رئيس الحزب بشخصية كارزمية، فرضت حضورها في المشهد السياسي، لكنها تحتاج إلى إعادة حساباتها في علاقاتها الخارجية.

- استطاعت قيادة الحزب أن تشكل كتلة سياسية متعددة الاتجاهات الفكرية، مكنتها جزئياً من تجاوز العزلة القومية، والاستفادة من رغبة المعارضة في إضعاف الحزب الحاكم (العدالة والتنمية).

– أهم نقاط الضعف

- يعاني من التصنيف العرقي الذي يحد من توسع قاعدته الجماهيرية.

- خسر العديد من الأصوات لحساب حزب العدالة والتنمية داخل مناطق نفوذه التي اعتاد تصدرها خلال الانتخابات الماضية.

- لم يتمكن من تحديد موقف واضح من الأعمال المسلحة التي تستهدف تركيا وتبعد الشبهة عن علاقة الحزب بالجماعات المسلحة.

- مواقف الحزب على المستوى المحلي، وكذلك علاقاته الخارجية، لا تتناسب مع حجمه والقوانين التركية.

- تقلصت شعبية الحزب بسبب مساعي قيادته في استقطاب الفئات المنبوذة من المجتمع وذوي الأفكار المتطرفة.

– المستقبل

- يواجه حزب الشعوب الديمقراطي عدة تحديات، أبرزها إطلاق سراح رئيسه السابق صلاح الدين دميرتاش، وتحديد علاقته بالفصائل الكردية المسلحة التي يتهم بها، وإدراك قيادة الحزب طبيعة التغيرات الإقليمية التي شهدتها تركيا ودول جوارها، وخاصة تجربة استفتاء إقليم كردستان العراق، والفصائل الكردية المسلحة في شمال سوريا، وهو ما يوجب عليه إعادة صياغة فلسفة أدبياته السياسية وعلاقاته، ورهاناته على المستوى المحلي والدولي.

حزب الخير/الجيد (IYI)

– النشأة

- حزب علماني قومي جديد، أُسس عام 2017 بعد أن انشق أغلب أعضائه من حزب الحركة القومية، بقيادة ميرال أكشنار، التي يلقبها البعض بالمرأة الحديدية، وسبق أن شغلت منصب وزير الداخلية التركية.

- تتزعم أكشنار الحزب، وعرفت بخلافاتها مع زعيم الحركة القومية دولت بهتشلي، وترشحت لانتخابات الرئاسة، رافضة مساعي المعارضة في الاتفاق على مرشح واحد لمنافسة مرشح حزب العدالة والتنمية، وهو ما أفشل جهود المعارضة في إسقاط مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم الرئيس رجب طيب أردوغان، أو تأجيل فوزه من الجولة الثانية.

- وتبنت زعيمة الحزب مواقف متشددة من وجود اللاجئين السوريين في تركيا، ومن النظام الرئاسي.

- ولكون الحزب حديث التكوين فلا يوجد كثير من المعلومات والخلفيات التي تمكن من استقراء حجمه وتحديد أبرز شخصياته.

- وقد أسهمت كتلة حزب الشعب الجمهوري في تشكيل الحزب الجيد ليتمكن من المشاركة في الانتخابات على الرغم من حداثة تشكيله، وقد شكل فوزه في الانتخابات وتجاوزه العتبة الانتخابية 10%، وفوزه بـ 43 مقعداً، مفاجأة لكثير من المراقبين.

- مستقبل الحزب يتوقف على قدرة رئيسة الحزب على التعامل مع فريقها وعلاقاتها مع الأحزاب الأخرى.

أحزاب صغيرة

- توجد في تركيا أحزاب كثيرة، بلغ عددها عام 2018 سبعة وثمانين (87) حزباً، إلا أن أغلبها ليس له حضور في الحياة السياسية، على الرغم من قدم بعضها، وتأثيرها في السابق خلال مشاركتها في السلطة. ويقتصر عدد الأحزاب الفاعلة التي استطاعت تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان على خمسة أحزاب هي التي سبق تناولها أعلاه، وشاركت بجوارها ستة أحزاب فقط بالانتخابات، ومن ثم يكون عدد الأحزاب التي شاركت في الانتخابات 11 حزباً فقط، من إجمالي 87 حزباً.

- وفيما يلي استعراض بقية الأحزاب الصغيرة المشاركة بانتخابات يونيو 2018م.

حزب السعادة (SP)

– النشأة والتطور

- حزب السعادة (SP) حزب سياسي محافظ (إسلامي)، وهو امتداد للأحزاب التي شكلها البرفسور نجم الدين أربكان[7]* رئيس وزراء تركيا الراحل، حيث يعد آخر تلك الأحزاب.

- ويعرف البرفسور أربكان بمؤسس الحركة الإسلامية في تركيا، وكان آخر حزب ترأسه أربكان هو حزب الفضيلة، وقد حُظر بقرار من المحكمة الدستورية التركية عام 2002.

- رأس الحزب بعد تأسيسه كل من رجائي قوطان، ونجم الدين أربكان، ونعمان قورطولموش (نائب رئيس الوزراء السابق، الذي قدم استقالته رافضاً أن يكون مجرد واجهة، بحسب قوله)، ومصطفى قالاماق.

7-* الأحزاب التي أسسها البرفسور نجم الدين أربكان: السلامة الوطني، والرفاه، والفضيلة، وأخيراً السعادة.

- ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2016 يرأس الحزب تمل كراموللا أوغلو، كمرشح وحيد، (خلفاً لرئيسه السابق مصطفى قالاماق)، الذي ترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وحصل على 0.9% فقط. وفي الانتخابات البرلمانية حصل حزبه على 1.3%، متراجعاً عن النسبة التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2015 بنسبة أصوات أقل من 3%، وهي نسب تدل على حجم الحزب المتراجع منذ انشقاق كثير من أعضائه وتشكيلهم حزب العدالة والتنمية، وانضمام آخرين إليه لاحقاً.

- يتمايز عن حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) من خلال برامجه الإسلامية التربوية والأنشطة التي تُذكّر المسلمين بأمجادهم وتاريخهم، وكذلك المؤسسة الشبابية المتدينة؛ كجمعية شباب الأناضول وغيرها. هذا الحزب وإن كان حزباً تقليدياً حسب العرف السياسي فإنه حركة دعوية سياسية واجتماعية، وكذلك اقتصادية[8].

- يعد حزب السعادة معارضاً لسياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم، على الرغم من التقارب الفكري والمشاريعي، ومع ذلك فقد بذلت قيادة الحزب، ممثلة برئيسه كراموللا أوغلو، جهوداً في محاولة إسقاط مرشح حزب العدالة للانتخابات الرئاسية، حيث سعى لإقناع الرئيس التركي السابق عبد اللّه غل للترشح مقابل دعم أحزاب المعارضة له كمرشح رئيسي، وقد أخفقت تلك الجهود بسبب إصرار رئيسة الحزب الجيد على الترشح، وإعلان الرئيس التركي السابق عبد اللّه غل عدم عزمه الترشح للرئاسة في الوقت الراهن.

- في الآونة الأخيرة شهدت علاقة حزب السعادة بخصومه الإيديولوجيين من الأحزاب العلمانية، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري، تطوراً إيجابياً، لم تقتصر على الزيارات المتبادلة، إذ وصلت إلى حد دعم المرشحين لكلا الحزبين، بقدر حجميهما، وهو ما شكل صدمة لكثير من مناصري حزب السعادة، سبقتها صدمة من تبني الحزب عدداً من الفعاليات التي دعا لها الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، للمشاركة فيها، وهي أحد المؤشرات التي

8- مصطفى الحباب، الإرث الأربكاني المسلوب، تركيا بوست، تاريخ النشر 27 فبراير/شباط 2016، تاريخ الاطلاع 8 أغسطس/آب 2018. https://goo.gl/Utuov6

دفعت البعض إلى القول بوجود علاقة بين حزب السعادة وإيران.

- ويعد حزب السعادة من أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات (24 يونيو/حزيران 2018)، إذ لم يفز من قوائمه التي خاضت الانتخابات أي مرشح[9]. وبفضل تحالف حزب الشعب الجمهوري مع حزب السعادة تمكن مرشحوه للبرلمان من الفوز في دوائر انتخابية لم يكن له فيها نواب لسنوات خلت، ومن ضمنها أديمان، وقربوك، وكرمان، وقارص، وقسطموني، وكوتاهية، وشانلي أورفا[10]. في حين فاز بعضوية البرلمان نائبان محسوبان عليه كانا قد ترشحا على قوائم حزب الشعب الجمهوري هما: نزار جهنجير إسلام (Nazır Cıhangir İSLAM) وعبد القادر كارادومان (Abdulkadir KARADUMAN).

– نقاط القوة

- يتمتع بوجود قاعدة إيديولوجية صلبة من بين المنتمين له، وإن كان حجمها صغيراً، بالإضافة إلى التركة السياسية للبرفسور نجم الدين أربكان.

- التركيز على بناء مؤسسات تربوية واستثمارية، تعزز حضوره في المجتمع التركي على المدى البعيد.

- ثمة مؤشرات تحول جديدة في رؤيته لعلاقته مع الأحزاب العلمانية، وممارساته السياسية، بصرف النظر عن دوافعها وتأثيرها في علاقته بالأحزاب المحافظة.

– نقاط الضعف

- تكدس قيادي، وضعف التجديد في أبجديات الحزب وبرامجه السياسية، وعدم تمكنه من تشكيل كتلة برلمانية رغم مشاركاته المتعددة في الانتخابات.

- تبني خطاب معارض دائم للحكومة ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، أفقد الحزب كثيراً من الفرص، والمتعاطفين معه.

9- سعيد الحاج، الانتخابات التركية: النتائج وتحديات المرحلة المقبلة، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر 6 يوليو/تموز 2018، تاريخ الاطلاع 6 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/Ys5kX

10- أصوات حزب السعادة تمنح حزب الشعب الجمهوري مقاعد في 11 ولاية، موقع صحيفة ديلي صباح، تاريخ النشر 25 يونيو/حزيران 2018، تاريخ الاطلاع 8 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/FRjSC

- علاقته المتواصلة مع الجمهورية الإيرانية، في ظل سياستها التصعيدية، انعكست سلباً على الحزب خاصة لدى الأوساط العربية.

- غياب التجربة والرؤية الواضحة للحكم، وكذلك البرامج القابلة للتطبيق منذ تشكيل الحزب.

الحزب الديمقراطي (DP)

- شهدت الساحة السياسية التركية في 1945 خروج أربعة نواب على قيادة حزب الشعب الجمهوري بسبب سياساته. كان هؤلاء الأربعة هم عدنان مندريس وجلال بيار وفؤاد كوبرولو ورفيق قورالتان. وبعد إخراجهم من الحزب أعلنوا تشكيل حزب جديد أسموه الحزب الديمقراطي (DP)، وانتخبوا عدنان مندريس زعيماً له[11] سنة 1946، بعد السماح بالتعددية السياسية على يد جلال باير ورفاقه، وهو آخر رئيس وزراء في عهد مصطفى أتاتورك وثالث رئيس جمهورية. والحزب الديمقراطي أول حزب وصل إلى السلطة عام 1950، على حساب حزب الشعب الجمهوري، حيث حكم تركيا ثلاث مرات، أولها من 1950 حتى 1960، وفي 27 مايو/أيار من تلك السنة أزيح من الحكم بانقلاب عسكري، ثم حُظر في 29 ديسمبر/كانون الأول 1960، ومن أبرز مؤسسيه عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا في يونيو/حزيران 1950 ورئيس الحزب، الذي أمر بمصادرة أموال حزب الشعب الجمهوري وتحويلها إلى خزينة الدولة، وأحدث كثيراً من التغييرات التي يرقى بعضها إلى مرتبة الإصلاحات؛ ومنها رفع الحظر عن الإلزام بالأذان باللغة التركية، ليعود الأذان من بعدها باللغة العربية. وقد استفادت تركيا في أثناء قيادة الحزب من خطة مارشال في تنميتها، كضمان لعدم انحياز تركيا للاتحاد السوفييتي أو جعلها تتأثر بالشيوعية.

- في صباح 27 مايو/أيار 1960 سمع الشعب التركي من الإذاعة صوت العقيد ألب أرسلان تركش يعلن وضع القوات المسلحة يدها على الحكم، ووجه الاتهام إلى مندريس بقلب نظام الدولة العلماني وإقامة دولة دينية، وكان هذا بداية الانقلابات العسكرية

11- نوزات صواش، قصة الحكومات التركية، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004، تاريخ الاطلاع 5 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/FroE4

التـي اعتـادت بعـد ذلـك تعطيـل الحيـاة الديمقراطيـة التركيـة كل عشـرة أعـوام[12].

- وفـي 15 سـبتمبر/أيلول 1961 حكمـت بالسـجن مـدى الحيـاة علـى رئيـس الجمهوريـة، وبالإعـدام علـى كل مـن رئيـس الـوزراء عدنـان منديـس ووزيـر خارجيتـه فطيـن رشـدي زورلـو ووزيـر ماليتـه حسـن بولاتقـان؛ بحجـة اعتزامهـم قلـب النظـام العلمانـي وتأسـيس دولـة دينيـة مكانـه. وفـي اليـوم التالـي بعـد إصـدار القـرار، أي فـي 16 سـبتمبر/أيلـول 1960، أعـدِم رئيـس الـوزراء عدنـان منديـس.

- خـلال العقـود الأخيـرة، تراجـع حضـور الحـزب الديمقراطـي فـي الحيـاة السياسـية، ولـم يسـتطع تجـاوز العتبـة الانتخابيـة لدخـول البرلمـان، أو تسـجيل حضـور كبيـر. ومـن 6 يناير/كانـون الثانـي 2008 حتـى 16 مايو/أيـار 2009، تولـى سـليمان صويلـو – وزيـر الداخليـة التركـي حاليـاً – منصـب الرئيـس العـام للحـزب الديمقراطـي؛ وبعـد الانتخابـات المحليـة 2009 اسـتقال، وانضـم لحـزب العدالـة والتنميـة فـي 2012. وفـي 6 مايـو/أيـار 2012، انتُخِـب غُل تيكـن أُويصال (GÜL TEKİN UYSAL)، رئيسـاً للحـزب الديمقراطـي فـي المؤتمـر الثامـن الاسـتثنائي.

حزب الاتحاد الكبير (BBP)

- حـزب سياسـي قومـي يمينـي محافـظ، ويعـد أحـد أجنحـة الحركـة القوميـة المعتدلـة التـي تتميـز بوجههـا الإسـلامي، وقـد أُسـس فـي 1993، ومؤسسـه هـو محسـن يازجـي أوغلـو الـذي انفصـل عـن حـزب العمـل القومـي.

- يتزعـم الحـزب حاليـاً مصطفـى ديستشـي، ولـه مواقـف داعمـة للقضيـة الفلسـطينية، ويطالـب الحكومـة التركيـة بإلغـاء المعاهـدات العسـكرية مـع إسـرائيل. انشـق العديـد مـن نوابـه وانضمـوا لحـزب العدالـة والتنميـة عـام 2014، وتحالـف مـع حـزب السـعادة فـي انتخابـات 2015، ودعـم أردوغـان فـي نتائـج الاسـتفتاء عـام 2017، وأعلـن مؤخـراً دعـم الرئيـس أردوغـان فـي الانتخابـات الرئاسـية المبكـرة[13].

12- المرجع السابق.
13- عماد أبو الروس، هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة، مرجع سابق.

حزب الدعوة الحرة (HUDA PAR)

- حزب ذو توجه إسلامي وطني أُسس على يد محمد حسين يلماز عام 2013، وزعيمه الحالي زكريا يابيجي أوغلو، وهو امتداد لحزب اللّه التركي من تيار (المنزل) الذي اتبع أسلوب الدعوة والتبليغ، وللحزب حضور قوي شرقي تركيا وجنوب شرقيها ذات الأغلبية الكردية. تقوم فلسفة الحزب على وحدة جميع أطياف الشعب المسلم في تركيا، وهو معارض بشدة لحزب العمال الكردستاني.

- سجل حزب الدعوة الحرة حضوراً في الانتخابات الأخيرة، على الرغم من حداثة تشكيله، ونوعية خطابه السياسي غير المساير لمزاج الفصائل الكردية، لذلك يعتقد أن بعض أصوات مؤيديه صوتت لحساب مرشح حزب العدالة والتنمية.

حزب وطن (Vatan Partisi)

- حزب عمالي أُسس عام 1992، بزعامة دوغو بيرنشك، الذي ما زال على رأسه، ويعارض الحزب سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم تجاه سوريا، ويقف مع النظام السوري، ويطالب دوماً بإغلاق قاعدة إنجرليك وطرد القوات الأمريكية.

حزب تركيا المستقلة (BTP PART)

- حزب يمينيّ، أُسس عام 2011 بزعامة حيدرباش، ويعد من أهمّ معارضي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ فهو يؤمن أنّ تركيا دولة شرقية إسلامية، ومكانها هو العالم الإسلامي والشرق، ويتبنى سياسات معارضة للنظام الحاكم في تركيا.

الحصاد الانتخابي للأحزاب التركية

- من خلال لغة الأرقام والمؤشرات التي تضمنتها الجداول والرسومات البيانية للنتائج التي حصلت عليها الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الموضحة أدناه، يمكن رصد مجموعة من الملاحظات والتوقف عندها لاستقرائها، ومعرفة خصائص الكتلة الانتخابية لكل حزب، ودوافعها في التصويت لحزبها المفضل.

- ولعل أبرز الملاحظات هي ثبات الكتل التصويتية وبنسب متقاربة لجميع الأحزاب، في متوسط هامش يقدر بـ 7%، موزع بين جميع نتائج الأحزاب صعوداً وهبوطاً، ولعل ذلك يعود إلى الدوافع العرقية والإيديولوجية التي تتحكم في توجهات الناخبين التصويتية، والتي تحضر لدى قواعد جميع الأحزاب، ولكن بدرجة أقل بكثير بالنسبة لمناصري حزب العدالة والتنمية، الذي ركز أولوياته على معالجة الاختلالات الاقتصادية، والتدرج في البرامج الإصلاحية، بالإضافة إلى سياسة الانفتاح في سياسة الحزب الخارجية، في حين بقيت الأحزاب الأخرى تركز في برامجها السياسية على الأيديولوجيا، وصراع الشعارات والقيم.

- لكن ثمة مؤشرات يجب التنبيه عليها، بحدوث تحول ملحوظ في خطاب أحزاب المعارضة، سواء تجاه الكتلة الناخبة المحافظة، أو محاولة تجاوز العرقية، بدافع إفقاد حزب العدالة والتنمية ورئيسه الحاكم الأغلبية. ولتوضيح أكثر الفوارق بين الأحزاب يمكن الاستعانة بجدول لآخر دورتين انتخابيتين، لتسهيل المقارنة بتحليل البيانات واستقراء مؤشراتها في ظل قدرتها على استحضار الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية، التي مرت بها الدولة التركية ودول المنطقة عموماً[14].

- جدول يوضح نتائج آخر انتخابات برلمانية 2018 للأحزاب التركية، متضمناً عدد المقاعد ونسبتها، ومقارنة بالنتائج التي حصلت عليها في آخر دورة انتخابية قبلها، في جولة الإعادة نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

14- للتنبيه فقد سبق استقراء نتائج الانتخابات لكل حزب في المحور الخاص به.

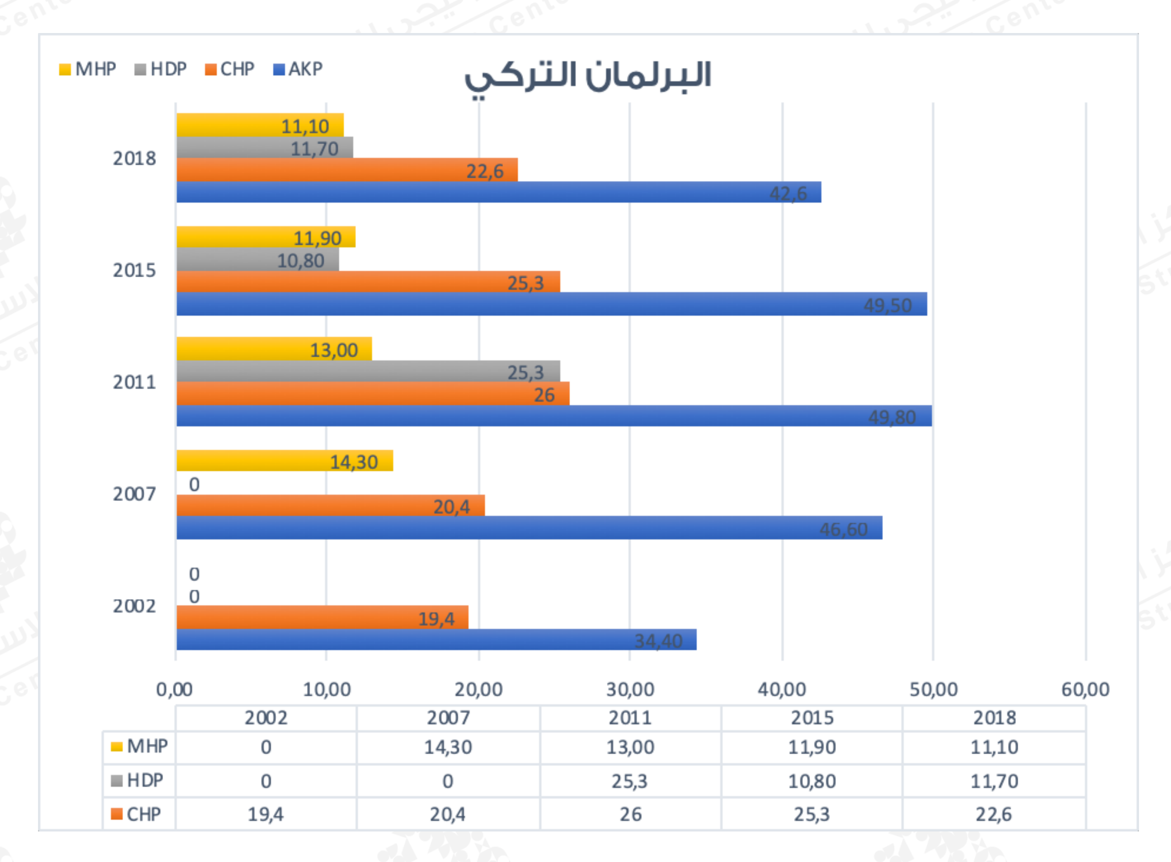
اسم الحزب الدورة الانتخابية 2015	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	عدد الأصوات
حزب العدالة والتنمية	%42,6	295	
نوفمبر 2015	%49.5%	317	
الشعب الجمهوري	%22,6	146	
نوفمبر 2015	25.3%	134	12.112.530
الشعوب الديمقرطي	%11,7	67	5.866.309
نوفمبر 2015	10.8%	59	5.147.360
الحركة القومية	%11,1	49	5.564.517
نوفمبر 2015	11.9%	40	5.693.23
الحزب الجيد	%10	43	4.990.710
نوفمبر 2015			0
السعادة	1.3%	<?> 0	673.731
نوفمبر 2015	0.7%	0	326.050
الدعوة الحرة التركي	0.3%	0	
نوفمبر 2015	0%	0	
الوطن	0.2%	0	
نوفمبر 2015	0.2%	0	

جـدول تجميعـي لنتائـج جميـع الأحـزاب التركيـة التـي شـاركت فـي دورات الانتخابـات البرلمانيـة بيـن عامـي 2002 و2018، ومتضمنـاً عـدد مقاعـد البرلمـان لـكل حـزب، ونسـبتها المئويـة، مـع ملاحظـة غيـاب بعـض الأحـزاب فـي بعـض الـدورات بسـبب تكـون الحـزب الحديـث أو المقاطعـة

العام / الحزب	2018	2015 نوفمبر	2015 يونيو	2011	2007	2002
العدالة والتنميةAKP	295 (42.6%)	317 (49.5%)	258 (41%)	326 (49.8%)	341 (46.6%)	365 (34.4%)
الشعب الجمهوري CHP	146 (22.6%)	134 (25.3%)	132 (25%)	135 (26%)	112 (20.9%)	177 (19.4%)
الشعوب الديمقراطي HDP	67 (11.7%)	59 (10.8%)	80 (13.2%)	ــــ	ــــ	ــــ
الحركة القوميةMHP	49 (11.1%)	40 (11.9%)	80 (16.3%)	55 (13%)	71 (14.3%)	ــــ
السعادةSP	1.3%	ــــ	ــــ	ــــ	ــــ	ــــ
الجيدIYI P	43				ــــ	
أخرى	0.7%	ــــ	4,6%	4.8%	13%	45%
مستقل	ــــ	ــــ	ــــ	34(6.4%)	26(5,2%)	8 (1%)

المصدر: تجميع الباحث، مرجع سابق.

- رسم بياني يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية والنسبة التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب التي شاركت فيها، خلال الدورات الانتخابية من عام 2002 حتى عام 2018



	2002	2007	2011	2015	2018
MHP	0	14,30	13,00	11,90	11,10
HDP	0	0	25,3	10,80	11,70
CHP	19,4	20,4	26	25,3	22,6

المصدر: تجميع الباحث

جدول يوضح تشكيلة البرلمان التركي (عدد أعضاء الأحزاب)، ونوع الجنس (رجل – امرأة)، وفقاً لنتائج الانتخابات الأخيرة التي أجريت في 24 يونيو/حزيران 2018، من ضمنها الأحزاب الصغيرة التي استطاعت هذه المرة تجاوز العتبة البرلمانية، من خلال الاستفادة المتبادلة فيما بينها والأحزاب الكبيرة التي تحالفت معها[1].

1- المرجع السابق.

اسم الحزب	رجل		امرأة		المجموع الطرف
	عدد	معدل	عدد	معدل	
العدالة والتنمية AKP	237	81.72 ٪	53	18.28 ٪	290
حزب الشعب الجمهوري (CHP)	124	٪87.32	18	٪12.68	142
الشعوب الديمقراطي HDP	39	٪60	26	٪40	65
الحركة القومية MHP	46	٪92	4	8 ٪	50
حزب جيد/ خير (IYI)	37	92.5 ٪	3	٪7.5	40
حزب العمال	2	٪100	0	٪0	2
حزب السعادة SP	2	٪100	0	٪0	2
عضو مستقل في البرلمان	2	٪100	0	٪0	2
الحزب الديمقراطي (DP)	1	٪100	0	٪0	1
حزب الوحدة الكبرى	1	٪100	0	٪0	1
المجموع الكلي	491	٪82.52	104	٪17.48	595

مستقبل التعددية السياسية التركية

تبدو التجربة التركية على صعيد التعددية السياسية التنافسية في هذه المرحلة أكثر استقراراً من أي وقت مضى، على الرغم من بقاء بعض الإجراءات التي يمكن وصفها بالقيود، الناتجة عن محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 يوليو/تموز 2016، والتي من المتوقع أن تشهد تحسناً خلال المرحلة القادمة. حيث يعد الموقف الشعبي الفاعل ليلة المحاولة الفاشلة للانقلابيين الرافض لعودة الانقلابات العسكرية؛ بمنزلة ضمان للتعددية السياسية، والاحتكام للإرادة الشعبية.

وبدخول التعديلات الدستورية حيز التطبيق والتحول الكامل للنظام الرئاسي، وفي ظل ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 يونيو/حزيران 2018، تكون الساحة السياسية التركية قد فرضت على الفاعلين قواعد جديدة، أوجبت عليهم تجاوز التترس خلف الإيديولوجيا والعمل المنفرد، التي رسمت عمل الأحزاب ذات العرقيات والأيديولوجيات المتعارضة خلال المرحلة الماضية، وقد شكلت التحالفات (تحالف الشعب*[1]، وتحالف الأمة) التي دشنتها الأحزاب التركية خلال الانتخابات الماضية في يونيو/حزيران 2018، المتغير الأبرز فيها، والعامل المرجح في فوز مرشح حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بولاية ثانية في الرئاسة، والاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية من خلال تحالفه مع حزب الحركة القومية.

قد يكون من المبكر الحديث عن مستقبل التحالفات السياسية التي حدثت خلال الانتخابات، والتي كانت مدفوعة بالنسبة لتحالف المعارضة بالدعوة المفاجئة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة؛ فيما إذا كانت التحالفات حالة ظرفية مؤقتة أم أنها ستكون تحالفات دائمة، بصرف النظر عن عددها. والمتوقع أن يبقى بحدود اثنين أو ثلاثة في حال فشلت أحزاب المعارضة في الاتفاق فيما بينها على مشروع سياسي نظراً لحجم التباينات السياسية فيما بينها، وإن كان الدافع الرئيسي لها خلال الانتخابات الماضية المتمثل بإسقاط مرشح (تحالف الشعب) لمنصب رئيس الجمهورية وحرمانه من الأغلبية البرلمانية سيبقى عاملاً رئيسياً في تحالفها، خصوصاً في ظل اختراقها المحدود للحواجز فيما بينها.

1-* تحالف الشعب: شُكل في فبراير/شباط 2018 وفق اتفاق الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) وحزب الحركة القومية على خوض الانتخابات القادمة ضمن قوائم تحالفية.

لكن المؤكد أن النظام الرئاسي، وتراجع قدرات حزب العدالة والتنمية على الحفاظ على الأغلبية منفرداً، والأهم شعور أحزاب المعارضة بعجزها عن تحقيق أهدافها إذا ما بقيت تعمل منفردة؛ مؤشرات على تحول التنافس من طبيعته الحزبية إلى تنافس بين التحالفات. وعلى الرغم من الملامح الرئيسية للتحالفات، باعتبار أن تحالف المعارضة ستجتمع فيه الأحزاب اليسارية (حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطية، ومثيلاتها) في مقابل تحالفات المحافظين (حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الاتحاد الكبير)، فإن دخول حزب السعادة والحزب الجيد، المشكل حديثاً والمنشق عن حزب الحركة القومية، ضمن تحالف الأمة شكل تجاوزاً لهذه القولبة الوصفية بتحالفات المحافظين واليساريين. وإذا ما استمر هذا التحالف وتعزز فإن تجربة التعددية السياسية التركية تكون قد شهدت قفزات تجاوزت خلالها العصبيات الإيديولوجية، وفتحت فرصاً أمام الأحزاب للحصول على أصوات من خارج قواعدها الجماهيرية شبه الثابتة.

خلال المرحلة القادمة من المحتمل أن يشهد كثير من الأحزاب التركية احتجاجات تطالب بتغيير في صفوفها القيادية، وتبدو الساحة التركية متهيئة لظهور حزب جديد على شاكلة حزب العدالة والتنمية حين إعلانه في 2001، يضم في صفوفه بعض القيادات التي كانت ضمن حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى مجموعة من الكفاءات الإدارية والاقتصادية من مختلف الاتجاهات وربما المستقلين.

الخاتمة

تعد التجربة السياسية للأحزاب التركية ثرية بقدمها والظروف التي عاصرتها، سواء في مرحلة الانقلابات العسكرية أو بعدها، وقد انعكست مسيرة الإصلاحات السياسية (الدستورية والقانونية) لتحقيق شروط انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إيجابياً على الحياة السياسية التركية.

ورافق النمو الاقتصادي نمو في الوعي السياسي للمواطن التركي، وهو ما انعكس إيجاباً على نظر شعوب الدول المحيطة، أو تلك الغربية التي تعتقد أنها السبّاقة في الممارسة الديمقراطية، والتي تشهد موجات ارتدادية في القيم السياسية والديمقراطية وعلى مستوى الحريات، تجسدت في صعود قوى اليمين المتطرف في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

ما زالت الأحزاب التركية تواجه العديد من التحديات، بعضها ذاتية، وأبرزها متعلقة بالديناميكية الداخلية والتغيير في القيادات، ولذا فهي بحاجة إلى تعديلات في لوائحها تحدد مدة بقاء القيادات في مواقعها التنظيمية، وأخرى خارجية متعلقة ببرامجها السياسية والتنموية، ومدى قدرتها على إقناع الناخبين، وخاصة من خارج قواعدها الجماهيرية، بالإضافة إلى تحدي علاقاتها مع المكونات السياسية والتوصل إلى تفاهمات وميثاق شرف يضمن الممارسة الديمقراطية والحقوق، ويعزز العلاقات والروابط الاجتماعية، ويمنع تشظي المجتمع التركي، مع الإقرار بحق الاختلاف ما دام أنه في الأطر السلمية.

أما على صعيد علاقات الأحزاب الخارجية، فطبيعتها وفرصها تختلف من حزب إلى آخر بحسب موقعه من السلطة، فحزب العدالة والتنمية الحاكم يعد الأكثر حظاً وقدرة في علاقاته الخارجية، مقارنة بأحزاب المعارضة التي تعد علاقاتها الخارجية محدودة، رغم تفضيل القوى الخارجية للتعامل معها، على حساب الحزب الحاكم. وفي الوقت الذي ينظر أغلب المواطنين الأتراك بإيجابية إلى علاقات حزب العدالة والتنمية الحاكم مع القوى الخارجية، لعدم تمييز كثيرين بين علاقات الحزب وعلاقات الدولة التركية؛ فإنهم ينظرون بشك وريبة إلى علاقات أحزاب المعارضة مع القوى الخارجية، خصوصاً في ظل الانقسامات العرقية والإيديولوجية التي يتكون منها المجتمع التركي، والتباينات السياسية للأحزاب، وارتفاع النزعة القومية والحساسية من التدخلات الخارجية.

ختاماً قد يكون من المناسب وصف التجربة الديمقراطية التركية بالملهمة للشعوب المجاورة؛ نظراً لتكرار العمليات الانتخابية خلال أوقاتها المحددة، والمبكرة أحياناً منذ العام 2002، خاصة في ظل تسليم الأحزاب التركية بنتائج الانتخابات، واكتساب الناخب/ الناخبة التركي الثقة بتأثير صوته في الانتخابات، وتحوله إلى هدف للأحزاب التركية التي تتنافس لكسب رضاه، في الوقت الذي تشهد دول الإقليم الجنوبي لتركيا صراعات دامية مزقت النسيج الاجتماعي، وفتتت الدولة، وبرزت المليشيا وثقافتها على حساب الدولة الضامنة للحقوق والحريات.

المراجع

إسماعيل ياشا، رسائل مؤتمر حزب العدالة والتنمية، تاريخ النشر 22 أغسطس/آب 2018، تاريخ الاطلاع 6 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/vpm3e

باريش غوندوغان، زعيم تركي معارض: إبعاد الضالعين في محاولة الانقلاب عن صفوف الجيش أمر طبيعي، تاريخ الاطلاع 28 يوليو/تموز 2016، تاريخ الاطلاع 27 يونيو/حزيران 2018.

باسم دباغ، تركيا: إعادة انتخاب كليتشدار أوغلو رئيساً لـ"حزب الشعب الجمهوري"، موقع العربي الجديد، تاريخ النشر 4 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 22 يونيو/حزيران 2018.http://cutt.us/CXpuX

برهان الدين ضوران وآخرون، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم - حزب العدالة والتنمية وشيفرات التحوّل الأيديولوجي، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية -ستا، إسطنبول، الطبعة الأولى، 2018.

خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، فلسطين، الطبعة الأولى، أكتوبر/تشرين الأول 2008.

رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٤، مجلة المستقبل العربي، العدد 449، يوليو/تموز 2016. (تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه).

زهير عطوف، التسويق السياسي عند حزبي العدالة والتنمية التركي والمغربي، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر/تشرين الأول 2017.

سعيد الحاج، الانتخابات التركية: النتائج وتحديات المرحلة المقبلة، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر 6 يوليو/تموز 2018، تاريخ الاطلاع 6 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/Ys5kX

سعيد عبد الرازق، تركيا: «الشعوب الديمقراطي» ينتخب بديلاً لقيادته المعتقلة، تاريخ النشر 12 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 3 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/sL5Sq

سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 5 (12). http://cutt.us/1nIYz

سونر چاغاپتاي، حزب تركيا القومي: "صانع ملوك" يمكن أن يسبب المتاعب،

معهد واشنطن، 28 يونيو/حزيران 2018.

صحيفة ديلي صباح، أصوات حزب السعادة تمنح حزب الشعب الجمهوري مقاعد في 11 ولاية، تاريخ النشر 25 يونيو/حزيران 2018، تاريخ الاطلاع 8 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/FRjSC

صحيفة يني شفق، الانتخابات العامة - النتائج العامة في تركيا لأعضاء البرلمان، آخر تحديث 27 يونيو/حزيران 2018، تاريخ الاطلاع 28 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/2LqBn

عاتق جار الله وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والممارسة، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبعة الأولى، 2016.

عماد أبو الروس، هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة، موقع عربي 21، تاريخ النشر 26 أبريل/نيسان 2018، تاريخ الاطلاع 25 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/rGguK

عماد قدورة وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

فاطمة كايبال، صراع السلطة بين الحكومة والجيش في تركيا: إطاحة أردوغان بالجنرالات.. هل هو انقلاب المدنيين على العسكريين؟، ترجمة رائد الباش، مراجعة: هشام العدم، موقع قنطرة، تاريخ النشر 16 أغسطس/آب 2011، تاريخ الاطلاع 1 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/Nns9O

فرانس 24، تركيا: حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد يختار قائداً جديداً خلفاً لزعيمه المعتقل، تاريخ النشر 12 فبراير/شباط 2018، تاريخ الاطلاع 3 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/LL2R1

فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داوود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

محمود الرنتيسي، تركيا: من يفوز في الصراع على قيادة حزب الشعب الجمهوري؟، موقع نون بوست، تاريخ النشر 29 يونيو/حزيران 2018، تاريخ الاطلاع 30 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/vHCPG

محمود الرنتيسي، هذه رسالة أردوغان للناخبين من خلال قائمة مرشحي البرلمان، موقع ساسة بوست، تاريخ النشر 28 مايو/أيار 2018، تاريخ الاطلاع 28 يونيو/حزيران 2018. https://www.noonpost.org/content/23485

مصطفى الحباب، الإرث الأربكاني المسلوب، تركيا بوست، تاريخ النشر 27 فبراير/شباط 2016، تاريخ الاطلاع 8 أغسطس/آب 2018. https://goo.gl/Utuov6

موقع البرلمان التركي، توزيع النواب في البرلمان التركي، تاريخ الاطلاع 25 أغسطس/آب 2018.http://cutt.us/0Xw1O

الموقع الرسمي لحزب الشعب الجمهوري، تاريخ الاطلاع 28 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/0ysR5

الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، الرؤية السياسية، تاريخ الاطلاع 29 يونيو/حزيران 2018. http://cutt.us/D9rjq

نبي ميش وآخرون، النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، تحرير برهان الدين ضوران وآخرون، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية -ستا، إسطنبول، الطبعة الأولى، 2018.

نوزات صواش، قصة الحكومات التركية، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004، تاريخ الاطلاع 5 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/FroE4

نيجار توغسوز، سياسة الأحزاب السياسية التركية تجاه اللاجئين، موقع ترك برس، نشر بتاريخ 13 يوليو/تموز 2015، تاريخ الاطلاع 22 يونيو/حزيران 2018. https://goo.gl/MAEXus

وسيمة بن صالح، حزب الشعوب الديمقراطي، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014، تاريخ الاطلاع 1 يوليو/تموز 2018. http://cutt.us/YutBn

CHP Tarihi 5 HAZİRAN ; 2015 28 HAZİRAN 2018. https://goo.gl/8oZsHa

association de recherches et des etudes de l’union du magreb arabe

بالإضافة الى مواقع الأحزاب التركية.



مركـز مسـتقل غيـر ربحـي، يُعِدّ الأبحـاث العلميـة والمسـتقبلية، ويسـاهم في صناعـة الوعـي وتعزيـزه وإشـاعته مـن خـلال إقامـة الفعاليـات والنـدوات ونشـرها عبـر تكنولوجيـا الاتصـال، إسـهاماً منـه في صناعـة الوعـي وتعزيـزه وإثـراء التفكيـر المبنـي علـى منهـج علمـي سـليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

الإسهام في نشر الوعي الثقافي.

قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيـث يقـوم المركـز علـى إعـداد الدراسـات والأبحـاث وفـق المنهجيـة العلميـة في مجـالات تخصـص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

-الدراسات الحضارية والتنموية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.


مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies
fikercenter
+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com